



EMBASSY OF THE UNITED STATES

RIYADH • SAUDI ARABIA

## المملكة العربية السعودية

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي يحكمه آل سعود. ويبلغ عدد سكان البلاد 28.5 مليون نسمة من بينهم 5.8 مليون من الرعايا الأجانب. ويرأس البلاد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود منذ عام 2005 بصفته خادم الحرمين الشريفين، وهي إشارة إلى مسؤوليته عن أهم موقعين دينيين في الإسلام في مكة والمدينة. وتستند الحكومة في شرعيتها للشريعة الإسلامية، وكذلك إلى النظام الأساسي الذي صدر عام 1992. ويؤسّي هذا النظام الأساسي نظام الحكومة وحقوق المواطنين وسلطات الحكومة وواجباتها. كما ينص على أن القرآن والحديث النبوي يشكلان دستور البلاد. وفي عام 2005، تم إجراء انتخابات شارك فيها الذكور فقط على أساس غير حزبي لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، وهي أول انتخابات تجري لشغل مناصب حكومية منذ عام 1963. وتحافظ السلطات المدنية عموماً على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

وقد وردت تقارير عن المشاكل الجسيمة التالية بشأن قضايا حقوق الإنسان أثناء العام: عدم توفر الحق في تغيير الحكومة بالوسائل السلمية، اختفاء الأشخاص، والتعذيب وإساءة المعاملة الجسدية، والأوضاع السيئة في السجون ومرافق الاعتقال، والاعتقال التعسفي والاحتجاز مع منع الاتصال بالخارج، والحرمان من المحاكمة العلنية وعدم توفير الإجراءات القضائية الواجبة للمعتقل في النظام القضائي، واحتجاز السجناء السياسيين، واستمرار القيود على الحريات المدنية مثل حرية التعبير ( بما في ذلك الإلترنوت)، والتجمع، وحرية تشكيل روابط والانتماء إليها، وحركة التنقل، والقيود الشديدة على الحرية الدينية، والفساد وانعدام الشفافية في أعمال الحكومة. وكان العنف ضد النساء وانتهاك حقوق الأطفال والتمييز على أساس النوع الاجتماعي والدين والطائفة والانتماء العرقي شائعاً أيضاً. كما بقي نظام الكفالة للعاملين مشكلاً حادة تقييد حقوق العمال الأجانب.

وكان من بين الإنجازات المهمة في مجال حقوق الإنسان خلال العام تنفيذ إصلاح شامل للنظام القضائي في المملكة تم الإعلان عنها عام 2007، وتضمن إنشاء محكمة عليا جديدة، ومحاكم استئناف إقليمية، ومحاكم متخصصة للقضايا العامة والجناحية والأحوال الشخصية والتجارية والعمالية، ومراجعة منتظمة لقرارات القضاء، ونقل مسؤولية توظيف وتدريب والإشراف على القضاة من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى الذي جرت إعادة تنظيمه. ودعا لهذه الإصلاحات، أعاد الملك تنظيم هيئة كبار العلماء التي أصبحت تشمل ممثلي عن المذاهب الأربع لفقه السنّي من أجل توسيع مصادر تفسير الشريعة. ونتج عن إقرار قانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر تدريب مسؤولي تنفيذ القانون على تطبيق هذا القانون. كما تم افتتاح أول جامعة مختلطة هي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وعيّن الملك أول امرأة تحت منصب وزاري هي نائبة وزير التربية والتعليم لتعليم البنات.

### احترام حقوق الإنسان

القسم 1      احترام سلام الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي :

أ.      الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم يظهر ما يؤكد أن الحكومة أو وكلاءها ارتكبوا أية أعمال قتل بداعي سياسية خلال العام. ولكن وردت تقارير إعلامية تفيد بأن القوات المسلحة السعودية قتلت مدنيين يمنيين في اشتباكات عبر الحدود مع متمردين من اليمن أواخر العام. ووفقاً لما ذكره تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية غير الحكومية بتاريخ 22 تموز يوليو، "جرى قتل أشخاص في ظروف غامضة باسم مكافحة الإرهاب".

في الأسبوع الأول من حزيران يونيو، أفادت وسائل الإعلام العالمية بأن عبد الله الزبيان، وهو متشدد سعودي كان قد تم ترحيله من العراق، توفي رهن الاحتجاز في سجن الحائر (حيث يجري عادة احتجاز المتهمين الأثنيين في معتقل أو إصلاحية الحائر، بينما يوضع المتهمون الإجرامي في

## المملكة العربية السعودية

السجن). وتردّ أن ناطقا باسم وزارة الداخلية نفى هذه التقارير الصحفية، قائلاً إن أحدا لم يفارق الحياة في معتقلات أمن الدولة خلال ذلك الأسبوع.

ومن 4 تشرين الثاني نوفمبر حتى نهاية العام، اشتبكت جماعات مسلحة من المتمردين الحوثيين من اليمن في تزاح عبر الحدود مع القوات السعودية. وقد زعمت الحكومة السعودية أن الهجمات وقعت داخل الأراضي السعودية، وأنها تهدف إلى القضاء على الجماعات المسلحة من المتمردين الحوثيين الذين دخلوا الأراضي السعودية وقتلوا ثلاثة من حرس الحدود وجرحوا 15 آخرين من قوات الأمن في منطقة جبل الدخان الحدودية. وذكرت التقارير الصحفية أن الهجمات السعودية قتلت 54 مدنياً في مدينة الزبير وأصابت عدداً غير معروف من الأشخاص بجروح.

بعد وفاة ستة أشخاص خلال مطاردات بالسيارات في آذار مارس 2008، أعلن رئيس الشرطة الدينية، التي تدعى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو المطوعين، عن سياسة جديدة في تموز يوليو 2008، تحظر مطاردة المشبوهين الفارين. وقد التزمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذه السياسة الجديدة، ولم يتم التبليغ عن أية وفيات لاحقة.

وفي أيلول سبتمبر 2008، أكدت محكمة التمييز الحكم الصادر بإخلاء سراح اثنين من أفراد الشرطة الدينية في قضية وفاة سليمان الهربي نتيجة الضرب عام 2007. ولم تتوفر معلومات إضافية في نهاية العام عن استئناف الحكم الصادر بإخلاء سراح الضباط المترطبين في وفاة رجل من بنغلادش في المدينة في سنة 2007 أثناء احتجازه لدى الشرطة الدينية.

أفادت وسائل الإعلام خلال العام بأن الحكومة أعلنت عن 64 عملية إعدام بقطع الرأس. وكانت مداولات المحاكم تتم وراء أبواب مغلقة في القضايا التي ترد فيها عقوبة الإعدام تحول دون إمكانية التحقق فيها إذا كان قد سُمح للمتهمين بتقديم الدفاع عنهم أو ما إذا كانوا قد حوكموا دون مراعاة الأصول القانونية الأساسية. ولم يتم إعدام أي شخص بتهمة السحر والشعوذة خلال العام، مع أن أحكام الإعدام الصادرة بحق امرأتين ورجلين تمت إدانتهم بممارسة السحر والشعوذة لا تزال سارية. وكانت الحكومة قد أعدمت 102 شخصاً عام 2008، و153 شخصاً عام 2007.

### ب. اختفاء الأشخاص

لم ترد أية تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية خلال العام، لكن تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 22 تموز (يوليو) ذكر أن الحكومة كانت تتحجز أكثر من 3100 شخص "في أوضاع شبه سرية"، وأن معظمهم كان مشتبهاً بتأييد جماعات إسلامية متطرفة، وكان بعضهم قد انتقد بشكل سلمي سياسات الحكومة (انظر الأقسام 1 ج و 1 د).

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

تحظر المادة 2 من قانون الإجراءات الجنائية وغيرها من التدابير القانونية استخدام التعذيب، وتحمّل ضباط التحقيق الجنائي مسؤولية أي سوء استخدام للسلطة. كما أن الشريعة الإسلامية، بموجب تفسيرها المطبق في البلاد، تحظر على القضاة قبول الاعتراضات التي يتم انتزاعها بالإكراه. وقال مسؤولون حكوميون في أحاديث خاصة أن تدابير مثل الأنظمة الرسمية المزعومة في وزارة الداخلية والتي تمنع التعذيب تستخدّم لضمان عدم حدوث هذه الممارسات في نظام العقوبات. ووفقاً لهيئة حقوق الإنسان، وهي هيئة حكومية، لم يحدث التعذيب في السجون أو المعتقلات. وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان الذي تعامل وظيفته منصباً وزارياً، إنه تحقق شخصياً من هذا الأمر بأن تحدث على افراد مع السجناء أثناء زيارته للسجن العام في المنطقة الشرقية، والسجن الأمني في الدمام، والسجن العام في منطقة تبوك، والسجن العام في أبهاء، والسجن الأمني في أبهاء، في 15 حزيران (يونيو)، و 4 و 21 تموز يوليو.

ومع ذلك، أفادت التقارير بشكل متكرر بأن السلطات قد أحضرت السجناء والمعتقلين للتعذيب وأشكال أخرى من الإساءة الجسدية بشكل منتظم خلال العام.

وفي 12 تشرين الأول أكتوبر، وجهت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله، تبيّن فيها أن أحد أعضاء اللجنة، وهو القاضي سليمان الرشودي البالغ من العمر 73 عاماً، قد تعرض "لأشكال فظيعة من التعذيب الجسدي والنفسي" بما فيها تقييد

## المملكة العربية السعودية

قدميه إلى السرير بسلسلتين منفصلتين، وارغامه على البقاء جالسا طيلة النهار ومقيدا بالسلسل طيلة الليل. وكان السجين قد مكث في حبس إنفرادي لمدة تزيد على ثلاثة سنوات بدون توجيه تهمة إليه، بسبب أنه من دعاة الإصلاح والناشطين فيه بناء على ما أورده جمعية الحقوق المدنية والسياسية.

وذكر تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 22 تموز يوليو بعنوان "المملكة العربية السعودية: الاعتداء على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب"، أن مسؤولي الأمن استخدموا وسائل متعددة لتخويف المعتقلين وجمع المعلومات منهم، بما في ذلك "الضرب الحاد باستخدام العصي، واللَّكم، والتعليق من السقف، واستخدام الصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم". وذكر تحليل صادر عن منظمة العفو الدولية لما حدث في 11 أيلول سبتمبر، بعنوان "المملكة العربية السعودية: مكافحة الإرهاب باستخدام القمع"، أن عددا كبيرا من الأشخاص قد تعرضوا للتعذيب لانتزاع الاعترافات، أو عقاب بعد صدور الإدانة.

وفي 5 حزيران يونيو، زعمت الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية، أن المحقق السعودي المدعو عيسى الزهراني قد عذب شخصا غير مواطن يدعى صالح سليم، وأنه قام باستجوابه لمدة 18 ساعة بعد أن أصيب بكسر في ساقه. وتردد أن المحقق حرم سليم من النوم وكله في خصيبيته. وأصدرت محكمة في عسير حكما بإدانة سليم بالسرقة، وحكمت عليه بالسجن 18 عاما مع تعريضه لـ 300 جلدة. وقيل إن ثلاثة متهمين آخرين في القضية تلقوا معاملة وأحكاما مشابهة. وقالت الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان إن هناك مئات من حالات مشابهة في السجون. وردت خلال العام عدة تقارير عن إساءة المعاملة الجسدية من جانب الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالإضافة إلى عقوبات جسدية بإذن قضائي، بما في ذلك التحرش بالنساء لوجودهن رفقة رجل من غير الأقارب. وفي 13 آذار مارس، حكمت محكمة على خيسة محمد سوادي، وهي غير مواطنة وعمرها 75 سنة، بـ 40 جلدة والسجن أربعة أشهر والترحيل من البلاد، لوجود رجل من غير الأقارب في منزلها.

وفي 21 آب أغسطس، نشرت صحيفة سعودي غازيت أن أربعة رجال آسيويين تلقوا أحكاما بالسجن والجلد بتهمة إنتاج وتوزيع الكحول. وحكم على أحدهم بالسجن خمس سنوات و 1200 جلدة، وعلى اثنين آخرين بالسجن أربع سنوات و 1000 جلدة، وعلى رابعهم بالسجن سنتين ونصف و 400 جلدة.

وأفادت التقارير بوقوع حادث واحد من بتر الأطراف بحكم قضائي. ففي 24 تموز يوليو، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا عن بتر يد سارق أمام الحرم المكي.

ووردت تقارير مفادها أن حوادث الاغتصاب وغيرها من أعمال الإساءة الجنسية كانت منتشرة ضد المحتجزين في سجون ومعانقلاط الرجال والنساء على حد سواء. ومع أن هناك بعض النساء الحرس في سجون النساء، إلا أن المشرفين عليهم هم من الرجال. وأفاد مراقبون محليون لحقوق الإنسان خلال العام أن شبابا في سجن بريدة في القاسم تعرضوا لإساءة جنسية، ولم يبلغوا سلطات السجن بسبب الشعور بوصمة العار والعقوبات المرتبطة بأعمال المثلية الجنسية. وقال ناشطون في مجال حقوق الإنسان إن وزارة الداخلية لم تستجب لطلبات من ناشطين مستقلين للتحقيق في هذه المزاعم.

### أوضاع السجون ومرافق الاعتقال

تبليغت أوضاع السجون ومرافق الاعتقال على الرغم من بعض التحسن خلال العام وظللت دون مستوى المعايير الدولية. ولم تسمح السلطات لمنظمات غير سعودية برصد الأوضاع فيما لم يقم مراقبون مستقلون لحقوق الإنسان بزيارة السجون أو مراكز الاعتقال أثناء العام.

وسمحت الحكومة بقدر من الرصد لأوضاع السجون من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تمولها الأسرة المالكة لكنها منظمة حكومية. وسجلت هذه الجمعية 682 حالة تتعلق بالسجناء في تقريرها السنوي. وقادت هيئة حقوق الإنسان، وهي هيئة حكومية، بزيارات شملت 50 بالماضي من سجون البلاد خلال العام. وبالإضافة إلى الزيارات التي قام بها رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور بدر العيبان (انظر القسم 1.ج)، قام مندوبون من الهيئة في 4 و 21 تموز يوليو بزيارة سجون الخفجي، وحرف الباطن، والجبيل، والأحساء، والقطيف الحقل، وتيماء. ولاحظوا أن الأوضاع فيها

## المملكة العربية السعودية

كانت دون المستوى العقىول، وأشاروا إلى مشاكل الازدحام واحتجاز السجناء لفترة مطولة بعد انتهاء مدة أحكامهم، بالإضافة إلى احتجاز المعتقلين قبل المحاكمة.

وورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2007/2008، أن مجموع عدد السجناء والمحتجزين، بين فيهم الأحداث والنساء، كان 28612 شخصاً خلال عام 2007. ولم يُعرف العدد الإجمالي للسجناء والمحتجزين والذي صممت تلك المنشآت لاستيعابه. ويتم احتجاز النساء والرجال في منشآت منفصلة، وكذلك الأحداث الجناء. وقال مراقبو حقوق الإنسان إن سجون النساء كانت في حالة سيئة بشكل خاص. وكان يتم أحياناً وضع المحتجزين الذين لم يتم محاكمتهم بعد مع السجناء الذين صدرت ضدهم أحكام. وجرى احتجاز المشتبه في تورطهم في قضايا الإرهاب بمعزل عن المشبوهين في القضايا الجنائية، لمنع انتشار الأفكار المتطرفة. وأفادت مصادر دبلوماسية بأن المشتبه في تورطهم في قضايا الإرهاب كانوا محتجزين في منشآت مشابهة لتلك التي تضم السجناء العاديين.

وفي 1 تموز يوليو، نظم السجناء في سجن الحائر إضراباً للاحتجاج على إساءة المعاملة من جانب الحراس، وعدم توفر مياه الشرب، حسبما أفادت به "مؤسسة الخط الأمامي" في موقعها الإلكتروني، وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان، وذلك نثلاً عن الناشط في مجال حقوق الإنسان وليد سامي أبو الخير. وعندما انتشرت المعلومات عن هذا الإضراب، تحسنت الأوضاع. ويقال إن عناصر من وزارة الداخلية هددوا أبو الخير بالاعتقال والسجن بسبب نشره تلك المعلومات.

ورد في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لسنة 2008 أنها رصدت الرعاية الصحية في السجون، ولفتت انتباه وزارة الداخلية التي تدير السجون والمعتقلات إلى جوانب النقص. وأفاد تقرير الجمعية لسنة 2008 بأن السجون كانت مكتظة إلى درجة أن السجناء كانوا يتباون على فترات الفوم، كما أفاد دبلوماسيون وداعية حقوق الإنسان بأن مراكز الاعتقال ظلت مكتظة، وأن كثيراً من السجناء الذين انتهت أحكامهم ظلوا محتجزين لفترات إضافية امتدت أحياناً لعدة سنوات. وسعياً للحد من مشكلة الانتظار، دعت هيئة حقوق الإنسان إلى إصدار العفو، وتخفيف الأحكام، وتسوية القضايا قبل أن تصل إلى مرحلة المحاكمة. وتتمتع هيئة التحقيق والادعاء العام منذ سنة 2008 بصلاحية مطلقة في الحصول إلى سجون البلاد ومراجعة قضايا السجناء الذين أنهوا أحكامهم لكنهم لا يزالون رهن الاحتجاز.

ولاحظت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ضعف الرعاية الطبية في مراكز الاعتقال أدى إلى حالات وفاة، وأفادت صحيفة عرب نيوز في 2 أيلول سبتمبر بأن شخصاً غير مواطن يدعى محمد صليب، وهو في الخامسة والأربعين من العمر توفي من جراء إصابته بسلٌ في عيادة مركز الترحيل في الشميسى. وقام المحتجزون بإثارة ذلك بالإضراب عن الطعام مدة يومين احتجاجاً على سوء الأوضاع. وذكرت صحيفة سعودي جازيت أن كثيراً من المحتجزين كانوا يعانون أمراض معدية تمكن الوقاية منها. ولم تبلغ منظمات حقوق الإنسان المحلية عن الأوضاع الصحية في السجون تحديداً.

قامت الحكومة خلال العام ببناء خمسة سجون جديدة لتخفيف الاكتظاظ. وأنشأت الحكومة مراكز تدريب جديدة في الرياض والذئام لتقديم التدريب المهني للسجناء. وفي 2 أيلول سبتمبر ضمن جهود معالجة الاكتظاظ، أذن مجلس الوزراء بتخفيف 15% من مدة السجن للسجناء الذين يتمتعون بسجل حسن السلوك أثناء الحجز، والذين أنهوا برامج تدريب تعليمي ومهني في السجن.

### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

ينص النظام الأساسي في البلاد على عدم جواز تقييد تصرفات الأفراد، وعدم جواز سجنهم إلا فيما نص عليه القانون. إلا أن الغموض في تطبيق القانون وعدم مراعاة الأصول القانونية أعطى لوزارة الداخلية سلطات واسعة لاحتجاز الأشخاص على نحو تعسفي لفترة غير محدودة دون إشراف قضائي أو توفير قدرة فعالة على الاتصال بالمحامين أو الأسرة. ومن الناحية العملية، تم احتجاز أشخاص لأسابيع أو أشهر وأحياناً لسنوات. وتتخضع جميع القوات التي تملك سلطة الاعتقال من الناحية التنظيمية لوزارة الداخلية.

## المملكة العربية السعودية

يتحمّل كل من الملك ووزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الحرس الوطني من الناخبين القانونية والعملية مسؤولية تنفيذ القانون والحفاظ على النظام العام. وبقي الملك عبد الله مسؤولاً عن قيادة الحرس الوطني فيما ظل ولـي العهد الأمير سلطان وزيراً للدفاع والطيران وتولى المسؤولية عن جميع القوات المسلحة التابعة لهذه الوزارة. ويُثريـف وزير الداخلية الأمير نايف على جميع قوات الأمن الداخلي والشرطة، باستثناء رئاسة المخابرات العامة، وهي هيئة الاستخبارات الخارجية الحكومية الرئيسية التي تخضع مباشرةً للملك ولها قواتها الخاصة. وتتمتع الشرطة المدنية وشرطة الأمن الداخلي بصلاحية اعتقال واحتجاز الأفراد. كما أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شبه المستقلة، والتي ترصد السلوك العلني لضمان الالتزام الصارم بالتفصير الرسمي لمبادئ السلوك الإسلامي، تخضع للملك عبر الديوان الملكي. وتشرف وزارة الداخلية أيضاً على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كانت قوات الأمن فعالة عموماً في صون القانون والنظام، لكن حوادث الفساد على نطاق محدود وقعت في صفوف قوات الأمن، وظل الإفلات من العقاب مشكلة قائمة. ويعـد ديوان المظالم الآلية الرسمية الوحيدة المتوفـرة للتحقيق في شكاوى إساءة المعاملة، لكن استنتاجات هذه الهيئة تظل غير معلنة. ويجوز للمواطنين التبليغ عن إساءة المعاملة من قبل قوات الأمن لدى أي مركز للشرطة، أو لهيئة حقوق الإنسان، أو لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وتحتفظ هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسجلات عن الشكاوى ونتائجها، لكن قوانين الخصوصية تحمي المعلومات عن القضايا الفردية، ولا تتوفر هذه المعلومات بشكل علني.

### إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الحجز

ينص نظام الإجراءات الجنائية على أنه "لا يجوز اعتقال أو تفتيش أو احتجاز أو سجن أي شخص إلا في قضايا منصوص عليها في القانون، وكل من تمّ حق طلب العون من محام أو ممثل يدافع عنه أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة". ويجوز للسلطات أن تستدعي أي شخص من أجل التحقيق معه، ويجوز إصدار مذكرة اعتقال بناء على الأدلة، لكن مذكرات الاعتقال أحياناً لم تُستخدم، ولا يتشرط استخدامها في حالات توفر المبرر المترتب القانوني المحتمل. وتعتمد البلاد على نظام الإفراج بكفالة في التهم الجنائية الأقل خطورة. ومع أن القانون ينص على أن من حق المتهم الاستعانة بمحامٍ، إلا أنه لا يحدد إطار زمني لذلك. ولم تكن هناك قواعد قائمة تضمن للمحتجزين حق الاتصال بعائلاتهم بعد توقيفهم. وتتضمن الحماية القانونية للمحتجزين فترة 72 ساعة كحد أقصى للاحتجاز بدون توجيه التهمة رسمياً، وضرورة تقديم المحتجز للجهاز خلال ستة أشهر. وورد أن السلطات كثيراً ما قصرت في الالتزام بهذه الضوابط القانونية.

وكان احتجاز الأفراد مع منعهم من الاتصال بالخارج من بين المشاكل، ووردت تقارير عن تعذيب الأشخاص المحتجزين بهذا الأسلوب. وردت تقارير عن اعتقالات واحتجاز تعسفي. ومع أن القانون يحظر الاحتجاز من دون تهمة، إلا أن السلطات كانت تحتجز ومن دون تهمة المشتبه فيهم في قضايا الأمن، وأشخاصاً انتقدوا الحكومة علناً، وزعماء دينيين من الشيعة، وغيرهم من انتهكوا المعايير الدينية المطبقة في البلاد. وقالت جمعية الحقوق المدنية والسياسية أن الناشطين التاليـة أسماؤـهم كانوا من بين الذين ظلوا محتجزين بحلول نهاية العام، من دون توجيه تهمة رسمية إليـهم أو صدور حكم من المحكمة: البروفيسور عبد الرحمن الشميري، علي خسـيفان القرني، المحامي موسى القرني، البروفيسور سعود الهاشمي، فهد السـقاري القرشي، عبد الرحمن بن صادق، سيف الدين فيصل الشريف، منصور العوـة، عبد الرحمن خـان، عبد العزيز الخـريجي، وسليمان الرشـودي.

وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن معظم هؤلاء الناشطين محتجـون منذ سنة 2007، عندما اعتـلت شـرطة الأمن الداخـلي في جـدة والمـدينة داعـية الإصلاح الـبارز عـصـام العـصـراوي وـتسـعة آخـرين. وقد أطلـقت السـلطـات سـراح بـصرـاوي لأسبـاب صـحـية في وقت لـاحـق في سـنة 2007. ونقلـت وسائلـ الإعلام مـزـاعـمـ أن هـؤـلـاءـ النـاشـطـينـ موـلـواـ عمـليـاتـ إـرهـاـيةـ خـارـجـ الـبـلـادـ. وزـعـمتـ جـمـعـيـةـ الـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ فيـ رسـالـةـ مـفـتوـحةـ إلىـ الـمـلـكـ أنـ الـحـكـوـمـةـ تـسـتـخـدـمـ الـدـيـنـ وـحـمـلـةـ مـكافـحةـ الـإـرـهـاـبـ لـتـجـرـيمـ وـسـجـنـ وـتـشـويـهـ سـمعـةـ دـعـاءـ الإـلـاصـاحـ. وـفـيـ تـشـرـينـ الثـانـيـ نـوفـمبرـ 2008ـ، نـظـمـتـ هـذـهـ الـمـجـمـوعـةـ وـعـدـةـ مـؤـيـدـينـ لـهـاـ خـارـجـ السـجـنـ إـضـرـابـاـ عـنـ الطـعـامـ لـمـدـةـ يـوـمـيـنـ اـحـتـجاـجاـ عـلـىـ مـوـاـصـلـةـ اـحـتـجاـزاـهـ. وـبـقـيـ جـمـعـيـهـ هـؤـلـاءـ النـاشـطـينـ فـيـ الـحـزـ بـدونـ تـهـمـةـ بـحـلـوـنـ نهايةـ الـعـامـ.

المملكة العربية السعودية

وكان الاحتجاز التعسفي المطول قبل المحاكمة مشكلة. وبناء على تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لسنة 2009، لم تحترم وزارة الداخلية قانون الإجراءات الجزائية عند اعتقال واحتجاز المشتبهين بالإرهاب. وظل المشتبه بهم في الحجز في مناطق بعيدة عن عائلاتهم، ولمدة سنوات، بدون محاكمة.

في أيلول سبتمبر عام 2008، أحالت منظمة العفو الدولية معلومات إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مفاده أن وزير الداخلية أكد في تموز يوليو 2007 أن السلطات كانت تحتجز 2016 مشبوهاً أمنياً في ذلك الوقت (انظر القسم 1.ب. و 1.ج). وفي عام 2007، أطلقت السلطات سراح 1500 شخصاً يشتبه أنهما من المشتبهين، بعد برنامج إعادة التأهيل في السجن. وكان هؤلاء الأشخاص محتجزين من دون تهمة أو محاكمة. وأفادت وكالة رويترز بصدور أمر بإطلاق سراح 17 سجينًا سياسياً من الطائفة الإسماعيلية في 24 آب أغسطس. وفي أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي جرت ضد الأمير محمد بن نايف في 28 آب أغسطس، لم يتم إعلان إطلاق سراح أي مشبوهين أمنيين بعد ذلك.

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال العام إلى قيام طرف محايد بتقييم مزاعم المتهمين عن تعرضهم للتعذيب لانتزاع اعترافات منهم . وفي سنة 2007، أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن بعض ضباط الشرطة اعتقلوا أفرادا من دون مبرر وأسماعوا استخدام سلطتهم، عندما وجهوا تهديدات باحتجاز أفراد بغية الضغط عليهم لانتزاع اعترافات أو معلومات ذات صلة بتحقيق ما .

يتعين على الشرطة الدينية أن يكون برفقتها ضابط من الشرطة عند اعتقال أي شخص، مع أن الالتزام بهذا النظام لم يكن سائداً. وقامت الشرطة الدينية وبشكل خاص في منطقة نجد الأكثر محافظة بالتعرف على عدد من المواطنين وغير المواطنين وخصوصا النساء، وأساعات معاملتهم وتقديرهم واحتيازهم هم بتهمة مخالفتهم المز عموماً لمعايير اللباس، والسلوك.

العفو

واصل الملك أثناء هذا العام التقليد المتبع لتخفيف الأحكام القضائية . وكانت تفاصيل القضايا تتباين، لكن إظهار العطف الملكي كان يتضمن أحياناً تخفيف أو إلغاء عقوبة بدنية، مثلاً، بدلاً من إلغاء الحكم بالكامل . وصدرت قرارات بالعفو في مناسبات خاصة بما فيها المناسبات الدينية وشهر رمضان. وأفادت تقارير أن الملك أصدر عفواً عن 88 سجيناً في 12 أيلول سبتمبر . وفي 26 تشرين الأول أكتوبر، أصدر الملك عفواً عن الصحافية المعروفة روزانا اليامي التي كان قد حكم عليها بـ 60 جلدة لمشاركتها في برنامج حديث تلفزيوني أذاعته محطة LBC عن الملاحقات الجنسية . وأصدر الملك مرسوماً ملكياً في 11 كانون الأول ديسمبر بالعفو عن فئات معينة من السجناء، بمناسبة عودة ولـي العهد الأمير سلطان إلى البلاد . وأدى هذا العفو إلى إطلاق سراح نسعة عمال من الفلبين كانوا متهمين بجرائم صغيرة .

بعض بنود قرار الإصلاح القضائي لعام 2007 على استقلالية القضاة، وأنهم لا يخضعون لأية سلطة باستثناء الشريعة الإسلامية وأحكام القضاء السارية. الواقع أن القضاة ليس مستقلين، نظراً لضرورة التعاون مع السلطات التنفيذية والتشريعية، بحيث يقوّم الملك بدور الحكم بين هذه السلطات. وعلى الرغم من أن مزاعم التدخل في استقلال القضاة كانت نادرة، إلا أن القضاة كان خاصّاً لتأثير نفوذ خارجي. ولم تحاول المحاكم ممارسة ولاية قضائية على كبار أفراد الأسرة المالكة. وكانت هناك مشاكل في تنفيذ أوامر المحاكم.

تشكل الشريعة الإسلامية حسب التفسير المعتمد في البلاد، وليس القانون الجزائري، أساساً للنظام الجزائري.

وتقول وزارة العدل إن قوانين الشريعة لا ترتكز على الأسبقيات القضائية، ويمكنها أن تقود إلى أحكام متباعدة للغاية . ويتمتع القضاة بحرية إسناد قرار اتهم إلى، أي من مذاهب الفقه السنة الأربعة. لكن القضاة بطريقون عادة فقه المذهب الحنفي، من حيث الممارسة العملية.

وأدت إصلاحات النظام القضائي، في سنة 2007 إلى اتساع نظام متخصص للمحاكم من الناحية الهيكلية، واعتماد أحكام ائتمان موحدة.

## المملكة العربية السعودية

ينص النظام الجديد على أنَّ وزير العدل لا يقوم بدور في عملية اتخاذ القرار في المحكمة العليا، كما ينص على الإشراف الإداري على شؤون المحاكم والقضاء. وتكون هذه المسئولية، وحق تشكيل محاكم البداية وتحديد تخصصاتها، في يد المجلس الأعلى للقضاء، الذي يرصد أيضاً كفاءة القضاة والمحامين.

ويحدد القانون تركيب النظام القضائي، بما في ذلك نظام المحاكم الجنائية المكون من ثلاثة مراحل هي محاكم الشريعة الجنائية التي تشكل محاكم ابتدائية، وتكون هيئة كل منها من ثلاثة قضاة بحسب العقوبات والسلطات القضائية الممكنة، ومحكمة تمييز، ومحكمة عليا، تتكون من رئيس وقضاة رفيعي المستوى يتم تعيينهم بمرسوم ملكي.

وينصَّ القانون الصادر عام 2007 على أن الاختصاص القضائي لجميع المحاكم يشمل غير المسلمين بالنسبة للجرائم التي تم ارتكابها في البلاد. ويمكن استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم التمييز إلى المستوى الذي يليها. آخر وأعلى مرحلة في عملية الاستئناف هي المحكمة العليا التي تراجع الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف أو التي أكدتها تلك المحاكم، وكذلك الأحكام المتعلقة بجرائم كبرى معينة.

وللحكم العلية مجلس عام يتكون من قضاة رفيعي المستوى، له سلطة إرساء السياسة وتسوية الخلافات في الرأي من المحاكم العليا التي جلست في دوائر مختلفة. ويصدر المجلس العام قراراته بأغلبية الأصوات، وهو مسؤول أمام الملك مباشرة.

يطبق المواطنون من الطائفة الشيعية تقاليدهم القانونية الجعفرية عند النظر في قضايا الأسرة والإرث والأوقاف الإسلامية.

تغطي سلطة القضاء العسكري القوات المسلحة الناظمية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك الأنظمة العسكرية. ويراجع كل من الملك ووزير الدفاع والطيران قرارات المحاكم العسكرية. ولم تتوفر معلومات عن وجود محاكم عسكرية منفصلة عن النظام العادي للمحاكم العسكرية.

أنشأت المملكة العربية السعودية في كانون الأول ديسمبر 2008 المحكمة الجنائية المتخصصة، ضمن نظام المحاكم القائم، للتعامل مع قضايا الإرهاب. وضمن قرار يهدف إلى تعزيز استقلال القضاء، أوكل إلى المجلس الأعلى للقضاء سلطة الإشراف على هذه المحكمة. وتطبق المحكمة الجنائية المتخصصة قانون الإجراءات الجنائية.

في 8 تموز يوليو، أعلنت وزارة العدل أن المحكمة الجنائية المتخصصة دون الكشف عن الأسماء أو التهم أنها قد حاكمت 330 شخصاً، جميعهم تقريباً في محاكمات مغلقة، وذلك في أول محاكمات يتم الإعلان عنها منذ سنة 2003 لجنایات تتصل بالإرهاب. وتمت تبرئة سبعة أفراد. وترواحت الأحكام الصادرة بحق الآخرين ما بين تسديد الغرامات وعقوبة الإعدام.

وفي 14 شباط فبراير، أصدر الملك مرسوماً ملكياً بتعيين أعضاء أكثر اعتدالاً وتتوعاً في هيئة كبار العلماء، وهي هيئة استشارية مستقلة ذاتياً لها سلطة تحديد كيفية تفسير الشريعة من قبل القضاة. ويكون المجلس من 21 من كبار الفقهاء المدنيين من بينهم وزير العدل. وكان هذا المرسوم الملكي جزءاً من الإصلاحات القضائية الشاملة.

### إجراءات المحاكمات

تنص القوانين والأنظمة على أن الواجب معاملة المتهمن على قيد المساواة تمشياً مع الشريعة الإسلامية. وينص قانون الإجراءات الجنائية على أن جلسات المحاكم يجب أن تكون علنية، ويجوز عقد جلسات محكمة مغلقة بناءً على تقرير القاضي، وجرت خلال العام محاكماً كثيرة مغلقة. وتقول وزارة العدل أن المحاكمة يمكن أن تكون مغلقة بناءً على حساسية القضية بالنسبة للأمن الوطني، وأنثرها على سمعة المتهם، أو سلامته الشهود.

حسب قانون الإجراءات الجنائية، لا يوجد افتراض مسبق ببراءة المتهم، ولا نظام للمحاكمة باستخدام هيئة محففين. وينصَّ القانون على أن من حق الأشخاص الذي يجري التحقيق بشأنهم أن يحضروا أثناء محاكمتهم، ويجوز للمتهم أن يستشير محامياً من حقه أن يترافع عنهم في المحاكم الجنائية. ويتم توفير محامي على نفقة الدولة، حسبما أفادت به هيئة حقوق الإنسان. ولا ينص القانون صراحةً على حق المتهم في استشارة محام عند اعتقاله.

## المملكة العربية السعودية

كما أنّ من حق المتهمنين مواجهة أو استجواب الشهود ضدهم. ويتم أيضاً استجواب الشهود قبل بداية المحاكمة، ويجوز لهم أن يحضروا المحاكمة وقد يتم استجوابهم خلالها. ولا يوجد حق منصوص عليه للإطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة. ويجوز للمتهمين أن يطلبوا الإطلاع على الأدلة، وتقرير المحكمة ما إذا كانت ستلي هذا الطلب. ويعين على المحكمة أن يتبلغ الأشخاص الذين جرت إدانتهم بحقهم في استئناف الأحكام.

تنص الشريعة حسب التفسير الحكومي لها على أن هذه التدابير القانونية تطبق على جميع المواطنين. لكن شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين، ويجوز للقضاء أن يتغاضى عنها أو يقللها من وزن شهادة المسلمين السنة الذين لا يتزرون بتعاليم الدين أو المسلمين الشيعة أو أتباع الديانات الأخرى. ويتعين على الإناث اللواتي يثيكلن طرفًا في إجراءات المحكمة مثل قضايا الطلاق وقانون الأسرة أن يوكلن أحد الأقارب الذكور ليتحدث باسمهن في المحكمة، إلا إذا قررن أن يمثلن أنفسهن. وأفادت مصادر بأنّ القضاة كانوا يتغاضون عن شهادة الشيعة، أو يعطونها وزنا أقل من شهادة السنة.

وردت تقارير أن الاستئناف في الحكم الصادر بالإعدام ضد ريزانة نفيق كان مثالاً أمام المحكمة العليا بحلول نهاية العام. وكانت محكمة قد أدانت نفيق وهي خادمة منزلية من سريلانكا عام 2007 بقتل طفل رضيع كان في رعايتها. ولم يكن هناك من يمثلها في الإجراءات القضائية، وقد بينت جلسة أولية في إجراءات الاستئناف أن المترجم الشفوي الذي تحدث نيابة عنها ربما لم يكن مؤهلاً.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

بالنظر إلى مصالح الأمن القومي في البلاد، كان من المستحب تحديد عدد السجناء أو المحتجزين السياسيين من بين أكثر من 3000 شخص ورد أنهم ظلوا في الحجز المطول من دون توجيه تهمة لهم خلال هذا العام (انظر القسم 1.د). وأكدت الحكومة أن عمليات الاحتجاز السريعة كانت تتم ضمن جهودها لمكافحة الإرهاب. وانتقدت المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة العفو الدولي تحديداً الحكومة لاستخدام سلطاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب من أجل اعتقال بعض أعضاء المعارضة السياسية. ولم يُمنح المحتجزون في قضايا أمينة نفس الضمانات والحماية المتوفرة لسجناء أو محتجزين آخرين. ولكن المشتبه بهم في القضايا الأمينة والذين قضيت عليهم شرطة الأمن الداخلي بمحبسهم في سجون خاصة خلال المرحلة الأولى من التحقيق من دون إمكانية الاتصال بجهات خارج السجن، وقد يستمر هذا الحجز لمدة غير محددة بموجب الصلاحيات القانونية الواسعة لوزارة الداخلية. وقيدت السلطات إمكانية اتصال المحتجزين بأسرهم أو بالمحامين؛ ولم يكن بإمكان أيّة منظمة إنسانية دولية الاتصال بهم، الأمر الذي يشكل انتهاكاً مباشرًا لبروتوكول حقوق الإنسان الدولي.

وفي 15 كانون الثاني يناير، أطلقت السلطات سراح المعتقل السياسي البروفيسور متزوك الفالح بعد ثمانية أشهر من احتجازه بدون تهمة. وكانت قوات الأمن قد اعترفت في جامعة الملك سعود بعد أن نشر مقالاً من ثلاثة صفحات على أحد المواقع الإلكترونية انتقد فيه نظام العدالة وعلق على الأوضاع في سجن بريدة بعد زيارته للإصلاحيين المحتجزين عيسى وعبد الله الحامد.

وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" أن منصور العوضة، وهو ناشط في جهود الإصلاح من منطقة الجوف، لا يزال في سجن الحاير من دون تهمة منذ عام 2007.

### الإجراءات القضائية المدنية وتدابير الانتصاف

تفصل محاكم متخصصة في الفرع التنفيذي، وليس المحاكم الشرعية، في النزاعات المدنية استناداً إلى الأنظمة التشريعية، وتقوم بتوفير تدابير الإنصاف الإداري. وتستمع هذه المحاكم إلى القضايا المرفوعة ضد الحكومة، وتتولى تنفيذ الأحكام الصادرة في دول أجنبية.

ويمكن أيضاً رفع دعوى للحصول على تعويضات ولو قف انتهاكاً حقوق الإنسان في المحكمة الإدارية العليا. وتختص هذه المحكمة في القضايا المرفوعة ضد الدوائر الحكومية، وهي مسؤولة أمام الملك مباشرةً، ولم ترد تقارير عن أية قضايا من هذا النوع أثناء هذا العام أو العام السابق. وبخلاف ذلك، قام المشتكون عموماً بإحالته قضياً لهم إلى هيئة حقوق الإنسان، التي كانت تسعى نيابة عنهم أو تزود المحاكم بأراء تتعلق بقضياً لهم. وكانت قضائي العنف المنزلي هي الأكثر شيوعاً فيما تعاملت معها هيئة حقوق الإنسان بشكل عام.

و. التدخل التعسفي في خصوصية الفرد أو في شؤون الأسرة أو المنزل أو في المراسلات

## المملكة العربية السعودية

ينص النظام الأساسي على حرمة المساكن وعلى عدم جواز دخولها أو تفتيشها بدون إذن صاحبها إلا ضمن ما نص عليه القانون. وقد احترمت الحكومة من الناحية العملية حرمة الشخصية والأسرة والمنزل مع بعض الاستثناءات التي قامت فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمدامنة منازل خاصة وتعطيل شعائر الصلاة التي كان يؤديها الشيعة. وينص القانون الأساسي على خصوصية المراسلات. ويطلب قانون الإجراءات الجنائية من السلطات الحصول على إذن قضائي قبل تفتيش المنازل أو أمر من المحكمة قبل فتح وقراءة الرسائل الشخصية والوثائق الخاصة.

وتحتمل الحكومة المسؤولية عن حرمة المنازل من المداهمة غير القانونية، بينما تمنع القوانين والأنظمة المسؤولين من انتهاك البريد والاتصالات الإلكترونية باستثناء الحالات الضرورية التي تتطلبها التحقيقات الجنائية وتحقيقات الأمن الداخلي. ويتعين على الشرطة في مثل هذه الحالات أن تقدم سبباً معقولاً وأن تحصل على إذن بذلك من أمير المنطقة.

لم تحترم الحكومة خصوصية المراسلات أو الاتصالات. ولكن مسؤولو الجمارك يقومون بشكل اعتيادي بفتح البريد والطرود بحثاً عن مواد مهربة. وفي بعض المناطق، كان المخبرون يبلغون وزارة الداخلية عن "أفكار هادمة" أو نشاطات مناهضة للحكومة أو "سلوك مناف للإسلام" في أحيائهم.

وكانت الحكومة ترصد بصرامة جميع النشاطات السياسية وتتخذ إجراءات عقابية بما فيها الاعتقال والاحتجاز ضد الأشخاص الذين قيل إنهم مناهضون للحكومة. ووردت تقارير من ناشطين في مجال حقوق الإنسان عن جهود الحكومة لرصد أو عرقلة استخدام الهواتف الجوال أو الإنترن特 قبل مظاهرات كان مخططا لها.

ونقوم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفرض معايير سلوك صارمة، وننظر لعدم وجود معايير واضحة للباس غير المحترم أو الاختلاط الممنوع بين الجنسين، كان فرض هذه الأنظمة تعسفياً وعشوائياً.

القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

## أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

يفرض النظام الأساسي وقوانين أخرى قيودا صارمة على حرية التعبير ووسائل الإعلام والنشر. ويتمسك الحكومة بلن من غير المقبول حماية حرية التعبير وحرية الكلام والدفاع عنهم على حساب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وتدين الحكومة تحديدا الإساءة إلى الأديان والمعتقدات وإهانة الشخصيات والرموز الدينية لكل الأديان، حسب بيان الحكومة في المؤتمر الاستعراضي لخطبة عمل مؤتمر دوربان الذي عقد في جنيف في 21 نيسان/أبريل.

كانت وسائط الإعلام والنشر محدودة، ويمكن قانونيا حظر وسائط الإعلام أو وقف المطبوعات مؤقتا إذا رأت الحكومة أنها تتضمن "شر الفتنة وتهديد أمن البلاد وتشويه صورتها"، أو "الإساءة لكرامة الإنسان وحقوقه"; وتعطي هذه الصيغة للحكومة ما يكفي من المرونة لاستخدام القانون من أجل تحديد أبعاد الخطاب العلني في البلاد. واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة بمنع نشر وتوزيع أية مصادر إخبارية تتقدّم الأسرة المالكة أو الإسلام. وتسمح الهياكل القانونية للحكومة بمرونة واسعة في التحكم في وسائط الإعلام من خلال فرض قيود قانونية على الصحافة والمطبع ورخص النشر وفوبي الإعلام.

وتنشط الحكومة في منع النقد ومراقبة النشاطات السياسية التي يقوم بها المواطنين . ويمنع جميع الموظفين الحكوميين من "المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد أي وثيقة، أو خطاب أو التماس، أو الانخراط في حوار مع الإعلام المحلي والأجنبي، أو المشاركة في أي اجتماعات تهدف إلى معارضته سياسات الدولة". ويحظر للحكومة أن تمنع الكتاب الذين ينتقدون المؤسسة الدينية أو نشاطات الحكومة أو الأسرة المالكة من نشر مقالاتهم، وبكلها أن تغلق المدونات الالكترونية الناقدة وبكلها أن تهدد وتعتقل أسانذة الجامعات والمحاضر بن سبب ممارستهم لحرية التعبير .

في 3 أيلول ستمبر ، صدر الحكم على هادي آل مطيف بالسجن خمس سنوات لانقاده الحكومة (النظر القسم 2.ج).

## المملكة العربية السعودية

وأفادت منظمة العفو الدولية باعتقال الأستاذ الجامعي سعيد بن زعير عام 2007 بتهم توفير مساعدة مالية للإرهابيين. وزعمت مصادر أخرى أنه ربما كان قد اعتقل لمنعه من الظهور على شاشة الجزيرة وانتقاد الحكومة. وظل رهن الاعتقال بحلول نهاية العام.

تمتلك الحكومة معظم وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة ومتناولات نشر الكتب في البلاد، كما يملك أفراد العائلة المالكة أو يمارسون نفوذاً على تلك الوسائل التي تمتلكها جهات خاصة ويغتوض إسمياً أنها مستقلة، بما فيها عدة وسائل إعلام وصحف واسعة التوزيع في جميع العالم العربي. وتملك الحكومة معظم محطات التلفزيون والإذاعة المحلية، وتقوم بتشغيلها وتمارس الرقابة عليها. كما كانت شبكات التلفزيون القضائية التي تمتلكها جهات خاصة، والتي توجد مقراتها خارج البلاد، مكاتب محلية وكانت تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية. وهناك محطات قضائية أجنبية كثيرة أخرى تبث مجموعة واسعة من البرامج إلى البلاد. وتختضن وسائل الإعلام الأجنبية لشروط الترخيص من وزارة الداخلية، ولا يمكنها العمل بحرية. ومنع السلطات أو أحرقت توزيع وسائل الإعلام الأجنبية المطبوعة، الأمر الذي كان يشكل رقابة فعلية على هذه الوسائل والمطبوعات.

تعرض الصحفيون أحياناً للتحرش والتخويف عن طريق مكالمات هاتفية أو رسائل إلكترونية. وفي 17 كانون الثاني يناير بعد أن خسر فريق كرة القدم الوطني إحدى المباريات، اتصل أحد الأمراء بقناة "الرياضية" أثناء برنامج حي، وهدد المعلق وأمره بالالتزام الصمت. وكان المعلق قد أدى تعليق سلبي عن الفريق السعودي وإدارة اتحاد كرة القدم المرتبطة رسمياً للعائلة الملكية حسب تقارير وسائل الإعلام.

وأفادت لجنة حماية الصحفيين وهي منظمة غير حكومية دولية أن الشيخ عبد الرحمن البراك، وهو رجل دين سعودي، دعا في آذار مارس لمحاكمة كاتبين بسبب مقالات "ذات أفكار منحرفة دينياً" وإلى قتلهم إذا لم يعلنا التوبة. وأفاد رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان في برنامج إذاعي في أيلول سبتمبر بأن من المسئو بمحاسبة قاتل المالي قنوات التلفزيون القضائية التي ثبت مواد منافية للأدلة واللائحة. وبعد رد فعل محلية ودولية قوية، أوضح اللحيدان ملاحظاته قائلاً إن مالكي وسائل الإعلام يمكن أن يخضعوا للعملية القضائية بما فيها الحكم بالإعدام. وفي 14 شباط فبراير، صدر مرسوم ملكي يعين الدكتور صالح بن حميد رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء بدلاً من اللحيدان.

فرضت الحكومة الرقابة على فحوى وسائل الإعلام أو قيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القوانين أو الآليات الأخرى. وينظم قانون المطبوعات والمنشورات المواد المنشورة، والمطبع، ومكتبات بيع الكتب، واستيراد وتصدير وبيع الأفلام، والتلفزيون والراديو، ومكاتب الإعلام الأجنبي ومراسليها. كما تخضع جميع الأنشطة الإعلامية للرقابة المسبقة ومتطلبات الترخيص من قبل وزارة الداخلية. وأدت الرقابة إلى حالات معينة مثل منع نشرته مجلة تايم في 19 تشرين الأول أكتوبر عن النساء السعوديات في مكان العمل، وهو مقال أثار غضب الحكومة لأنها تضمن "توجيهات غير مقبولة لولاة الأمر وإهانة النساء السعوديات".

ويبحث بيان السياسة الإعلامية الصادر عن الحكومة في سنة 1982 والذي لا يزال ساري المفعول الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد والنihilism بالصالح العربي والحفاظ على التراث التراثي. ويتعين على وزارة الثقافة والإعلام إقرار تعين جميع كبار المحررين فيما تملك سلطة إقالتهم أيضاً. وتحدد الحكومة خطوطاً عامة للصحف تتعلق بالقضايا المثيرة للجدل.

مثلاً في 8 و 9 آب أغسطس، أغلقت وزارة الثقافة والإعلام مكتب شبكة إل بي سي في الرياض وجدة، بزعم انتهاكها السياسة الخاصة بالإعلام. وجاء إغلاق المكاتب بعد أيام من إذاعة شبكة إل بي سي برنامجاً تلفزيونياً ركز على رجل يصف تجاربه الجنسية بما فيها تصويره وهو يقود سيارة في شوارع جدة ويلقط نساء. وفي 31 تموز يوليو، اعتقلت الشرطة في جدة مازن عبد الجود وثلاثة من أصدقائه الذين كانوا قد ظهروا في البرنامج فضلاً عن مصوّر وصحافية. وبعد إدانته بتهم جنائية بنشر الفساد بموجب الشريعة، أصدرت المحكمة الجزئية حكماً على جواد بالسجن خمس سنوات، و 1000 جلدة، ومنعه من السفر والحديث مع وسائل الإعلام لمدة خمس سنوات بعد إطلاق سراحه. وأدين الرجال الثلاثة الذين ظهروا في البرنامج بتهمة الحديث عن الجنس علناً وحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين و 300 جلدة، وحكم على المصوّر من شبكة إل بي سي بالسجن شهرين. وفي 24 تشرين الأول أكتوبر، حكمت المحكمة على روزانا اليامي، الصحافية من إل بي سي التي شاركت في البرنامج، بـ 60 جلدة والمنع من السفر لمدة سنتين، لكن الملك ألغى الحكم بالجلد في 27 تشرين الأول أكتوبر. ومن غير المعروف ما إذا كان منع السفر قد ألغى أيضاً.

## المملكة العربية السعودية

وسمح مجلس الشورى لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة بمشاهدة اجتماعاته، لكن المجلس كان يغلق بعض الجلسات حول مواضيع مهمة أو مثيرة للجدل أمام وسائل الإعلام.

ظل الصحافيون الأجانب والمحليون يمارسون الرقابة الذاتية. وفي حالات نادرة، تمكن بعض الأفراد من انتقاد هيئات أو أعمال حكومية محددة انتقاداً علينا دون تعرضهم للعواقب، كما حدث بعد السبoil التي وقعت في جدة في تشرين الثاني نوفمبر.

وعلى خلاف السنة السابقة، لم ترد تقارير عن استخدام المسؤولين قوانين القذف والتشهير لإسكات الانتقادات.

وأدت القيود بما فيها الرقابة إلى ضبط وتقييد أعمال دور النشر. وبموجب قانون المطبوعات والمنشورات، يجب على كل كاتب أن يزود وزارة الداخلية بنسختين من مخطوطة أي مطبوعة قبل نشرها، من أجل إقرارها أو رفضها.

ومع أن وجود أطباق الأقمار الصناعية كان من نوعاً من الناحية القانونية، إلا أن الحكومة لم تفرض قيوداً على عدة ملايين من هذه الأطباق في البلاد، والتي كانت تزود المواطنين بالبرامج التلفزيونية الأجنبية. وانتشرت على نطاق واسع إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الخارجية مثل القنوات الفضائية العربية والغربية وشبكة الإنترنت.

سمحت الحكومة خلال العام بعض الانتقادات في الصحفة. وبعد فيضانات جدة في 25 تشرين الثاني نوفمبر، سمحت الحكومة بمقابلات تتقد صراحة كبار المسؤولين في البلدية والحكومة وحول انتشار الفساد في تخطيط المدينة. ونشرت سعودي جازيت، وهي صحيفة تصدر باللغة الإنجليزية، مقالات تتقد مسائل حقوق الإنسان والعملة، بما فيها تقارير عن حقوق الجنسية لأشخاص ولدوا ونشروا في البلاد، والمساواة في الأجور بين المعلمين والمعلمات، وحق الحضانة، وحق الأسرى.

### حرية الإنترنط

فيidت الحكومة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. ودلت إحصاءات الإتحاد الدولي للاتصالات على أن نحو 8 بالمائة من سكان البلاد كانوا يستخدمون الإنترنط.

وكانت هيئة تقنية الاتصالات والمعلومات ترصد البريد الإلكتروني وغرف الدردشة على الإنترنط، وتحجب موقع تعتبر منافية للشريعة والأنظمة الوطنية. وبالإضافة إلى تعين الموقع غير المقبول، كانت هيئة تقنية الاتصالات والمعلومات تتلقى طلبات من المواطنين لحجب موقع أو السماح بها. وقد حجبت الحكومة موقع على شبكة الويب اعتبرتها مؤذية (مثل موقع جنسية أو إباحية)، أو منافية لمبادئ الإسلام والتقاليد الاجتماعية، بما في ذلك موقع دينية متطرفة أو موقع ذات محتوى ديني مثير للجدل (بما في ذلك صفحات عن الهندوسية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام المتطرف)؛ أو موقع حساسة سياسياً (بما في ذلك حقوق الإنسان)؛ أو مؤذية لحكومة أو أفراد العائلة المالكة. وبقي موقع "أوركوت" للتواصل الاجتماعي محظياً طيلة العام.

كانت إمكانية الوصول إلى الإنترنط متوفرة قانونياً فقط عن طريق شركات توفير خدمة الإنترنط التي تديرها الحكومة. ولكن لم يكن هذا القانون نافذاً من الناحية العملية، لأن مستخدمي الإنترنط كان بإمكانهم الوصول إلى الإنترنط عن طريق خوادم بالوكللة (بروكسي سيرفر).

ولم يكن بإمكان الأفراد والجماعات المشاركة في التعبير السلمي عن وجهات النظر عن طريق الإنترنط، بما في ذلك البريد الإلكتروني. مثلاً في 29 تموز يوليو، اعتقلت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية رافت الغانم واحتجزته، وهو مدون ذو شعبية ومؤسس المدونة المؤيدة للإصلاح "صفاف". وكانت مقالات الغانم قد انتقدت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان قد وقع التماسا لإطلاق سراح المدون محمد العتيبي والكاتب خالد العمير. وظل موقع المكان الذي كان الغانم متحجراً فيه غير معروف حتى نهاية العام. وفي 20 آب أغسطس، حجبت هيئة تقنية الاتصالات والمعلومات صفحات وليد أبو الخير على موقع "تويتر"، وكانت كتابات أبو الخير على ذلك الموقع تتضمن تعليقات عن قضاياه هو وغيره من المحامين المتعلقة بحقوق الإنسان، كما حجبت صفحات رجل الأعمال خالد الناصر على الموقع نفسه، والذي تضمنت كتاباته التعليق على حقوق الإنسان ونظام الحكم. وفي 1 تشرين الثاني نوفمبر، حجبت هيئة تقنية الاتصالات والمعلومات الموقع للبيروالي [www.montdiatna.com](http://www.montdiatna.com)

## المملكة العربية السعودية

لأسباب مجهولة. وفي 28 كانون الأول ديسمبر ، حجبت هيئة تنمية الاتصالات والمعلومات الموقع الخاص بجمعية الحقوق المدنية والسياسية، بعد أن وجهت الجمعية رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله اتهمت فيها الحكومة بتعذيب المعتقل الناشط في حقوق الإنسان سليمان الرشودي .

ويفرض قانون مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر عام 2007 عقوبة السجن قد تصل إلى 10 سنوات وغرامة قد تصل 4.7 مليون ريال (1.3 مليون دولار) على أي شخص ينشر أو يوزع موقعاً لصالح منظمة إرهابية من أجل تسيير الاتصال مع قادة هذه المنظمة أو الترويج لأفكارها المتطرفة . وتجرم قوانين أخرى التشهير بالأشخاص على الإنترنت واحتراق الواقع الإلكترونية بشكل غير قانوني والوصول غير المشروع إلى الواقع الإلكترونية التابعة للحكومة، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني . ولم يتم التبليغ عن أية مقاضاة بموجب هذه القوانين بحلول نهاية العام، على الرغم من حدثين مشهورتين عن انتهاء القانون عندما تم احتراق موقع صحيفة الوطن في 26 أيلول سبتمبر و 6 شرين الثاني نوفمبر .

### الحرية الأكademie والنشاطات الثقافية

واصلت الحكومة تقيد الحرية الأكademie والمناسبات الثقافية، ومارست الرقابة على محتوى المواد التدريسية . ويقال إن مخبرين كانوا يراقبون التعليقات التي ترد في غرف الدراسة وبينلوفنها إلى الحكومة والسلطات الدينية . ومارس الأكاديميون الرقابة الذاتية.

وعلى الرغم من ممارسة منظمي النشاطات الثقافية للرقابة الذاتية، رصدت السلطات هذه النشاطات وفرضت الرقابة عليها وأغلقت بعضها . وفرضت الحكومة الرقابة على أشكال التعبير الفني العلني، ومنعت دور السينما والعروض الموسيقية والمسرحية العلنية، باستثناء ما اعتبر فوكوريا وجاء من مناسبة خاصة.

وفي 18 تموز يوليو، ألغت الحكومة مهرجان جدة للأفلام السنوي الرابع، والذي كانت تحيط به دعاية واسعة، بعد أن كانت قد رفعت مؤقتاً الحظر المفروض على العرض العلني للأفلام، عندما تم عرض فيلم في جدة والطائف في كانون الأول ديسمبر 2008 . وواصلت السلطات المحلية سياسة إغلاق المنتديات الاجتماعية في منطقة المفوف في الأحساء حيث تقيم أغلبية شيعية.

واستمرت خلال العام التجمعات الثقافية والترفيهية التي يرعاها مواطنون. مثل رحب النادي الأدبي في جدة بوفد من الكتاب الزائرين من جامعة أبوا، كما استضاف نادي الرياضي الأدبي نفس المجموعة لمناقشة كانت مفتوحة للجمهور . وفي 18 آب أغسطس، حاولت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقف عرض لمجموعة غنائية من الأطفال احتجاجاً على أداء الموسيقى واحتلاط الجنسين في المجموعة، وذلك في مجمع تجاري في المدينة. لكن أفراد الهيئة واجهوا عناصر الأمن العاملين لصالح منظمي الحفل، وأهالي الأطفال الذين دفعوا رسوم حضور أطفالهم هذه المناسبة.

### بـ. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات

#### حرية التجمع

لا يتطرق النظام الأساسي إلى حرية التجمع التي تقيدها الحكومة بشدة من الناحية العملية. وكانت التظاهرات العلنية ممنوعة .

وجرى عادة فصل الرجال عن النساء في الاجتماعات العامة. لكن الغرفة التجارية الصناعية بجدية وبعض المناسبات التجارية والطبية الأخرى كانت تجمع الرجال والنساء. وقد راقبت السلطات أي تجمع كبير غير عائلي خاصه في حال وجود نساء . وفرق الشرطة الدينية أية تجمعات كبيرة غير عائلية في الأماكن العامة مثل المطاعم. ويجوز للرجال والنساء الاختلاط في مطاعم الفنادق الغربية الراقية التي تخدم غير المواطنين عادة، وهناك بعض المطاعم التي لا يتم فيها التدقّق في بطاقات الهوية في الأقسام الخاصة بالعائلات .

كانت سلطات الأمن خلال العام ترفض عادة طلبات التظاهر، وكانت تعطل وتفرق وتعتقل المتظاهرين أو العازمين على التظاهر . ولم تقع أية مظاهرات سياسية سلمية بإذن من الحكومة خلال العام. وكانت المشاركة في تجمعات علنية غير مرخصة تشكل جريمة.

## المملكة العربية السعودية

في 1 كانون الثاني يناير ، اعتقلت شرطة الرياض خالد العمير و محمد العتيبي و 21 شخصا آخرین على الأقل في الرياض واحتجزتهم في أماكن مجهولة بعد أن حاول هؤلاء الرجال الاحتجاج بإجراء اعتصام على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وتم الكشف عن مكان وجودهم فيما بعد. وفي أواخر حزيران يونيو، وجهت الحكومة تهمة للعمير والعتيبي بالمشاركة في عملية احتجاج، لكنها أسقطت التهم فيما بعد، مع أن 10 من هؤلاء الرجال (بما في ذلك العمير والعتيبي) كانوا لا يزالون في الحجز في نهاية العام.

وفي أواخر شباط فبراير وأوائل آذار مارس، اعتقلت قوات الأمن أكثر من 50 مواطنا شيعيا من بينهم أطفال في المنطقة الشرقية لمشاركتهم في مظاهرة سلمية تضامنا مع الشيعة الذين اعتقلوا في اشتباكات المدينة . وطلبت السلطات تحتجز أكثر من 24 فردا حتى 1 تموز يوليو عندما أصدر الملك عفوا عنهم.

وفي كانون الأول ديسمبر 2008، رفضت وزارة الداخلية طلبا من ناشطين لتنظيم اعتصام سلمي في الرياض تأييداً للفلسطينيين في غزة متذرعة بأسباب أمنية.

وأفادت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بأن جمعية الحماية والدفاع عن حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية، وهي جمعية غير مرخصة، تلقت في كانون الأول ديسمبر 2008 تحذيرا ضد تنظيم أي مظاهرات. وكانت هذه الجماعة قد وجهت إلى الملك التناسى في سنة 2007 يحمل 1100 توقيعا طلبت فيه إلغاء الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات في المملكة . ولم ترد الحكومة على ذلك الطلب.

### حرية تشكيل الجمعيات

لا يتطرق النظام الأساسي إلى حرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحدت الحكومة من هذا الحق بشدة في الممارسة العملية . ومنعت الحكومة إنشاء الأحزاب أو أية جماعة تعتبرها معارضة للنظام أو تحديا له. ويتعين أن يتم ترخيص أية جمعية من جانب وزارة الداخلية، وعلى الجمعية أن تمتثل لقواعد وأنظمة الوزارة. وقالت جماعات كانت تأمل في إحداث بعض التغيير في النظام الاجتماعي أو السياسي أن طباتها للحصول على ترخيص لم تلقَ ردأ . وقيل إن وزارة الداخلية استخدمت أساليب تعسفية، مثل اشتراط الحصول على أنواع أو كميات غير معقولة من المعلومات، كحجج فعلية لرفض طلب هذه الجمعيات الحصول على ترخيص .

وبحلول نهاية العام، كانت الحكومة لا تزال ممتنعة عن إصدار ترخيص لجمعية حقوق الإنسان أولا، التي كان مؤسساها إبراهيم المقبيط قد طلب ترخيصا لها عام 2002. وواصلت الحكومة السماح لها بالعمل بشكل غير رسمي، ولكن بما أن هذه الجماعة ظلت رسميا "غير مرخصة"، بقي من غير الواضح ما هي النشاطات المسموح بها وما هي النشاطات التي قد تستقطب انتقادا أو عقابا من الحكومة. ولا يجوز للمجموعة من دون رخصة السعي لجمع أموال تغطي تكاليف أعمالها مما يقيد من نشاطاتها إلى حد بعيد.

وفي 12 تشرين الأول أكتوبر، وجهت جمعية الحقوق المدنية والسياسية رسالة مفتوحة إلى الملك، تعلن فيها إنشاء مجموعة لحقوق المدنية والإنسانية من أجل التوعية بحقوق الإنسان في المجتمع، وتثقيف المواطنين عن الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم تقدم المجموعة طلبا للحصول على ترخيص. وكان الأعضاء المؤسسين للمنظمة، وعددهم 11 شخصا، من الأكاديميين والناشطين في حقوق الإنسان. ولجمعية الحقوق المدنية والسياسية موقع عنوانه [www.ksarights.org](http://www.ksarights.org)، وكان هذا الموقع محظوبا في نهاية العام.

تقاب الهيئات المرخصة من الحكومة شروط عضوية مواطنين سعوديين. وتعمل هيئة الصحفيين السعوديين بترخيص من الحكومة. وتكون العضوية فيها طوعية ومفتوحة للرجال والنساء. ومع أن الصحفيين غير المواطنين العالميين في البلاد كان يمكنهم نظريا الانضمام إلى الهيئة كأعضاء، إلا أنهم لا يتمتعون بحق التصويت ولا يجوز لهم حضور الجمعية العمومية للهيئة .

## المملكة العربية السعودية

يقرّ النظام الأساسي بـلؤن الإسلام كما تفسره الحكومة هو دين الدولة ويشكل أساساً للنظام القضائي المبني على الشريعة. ولا يعترف القانون بالحرية الدينية ولا شملها سياسة الحكومة. وقد منعت الحكومة الممارسة العلنية لأديان أخرى غير الإسلام. كما قيدت الممارسة العلنية لمذاهب الإسلام الأخرى عدا المذهب السنوي.

توجد في البلاد قيود قانونية على حرية التعبير والتعبير عن الاتباعات الدينية. وقد منعت الحكومة الممارسة العلنية أو إعلان أديان أخرى، وحيازة مواد أو رموز دينية غير إسلامية. وكان التدريب الديني ممنوعاً سوياً للجماعات الدينية السنوية. وكان التبشير من قبل غير المسلمين بما في ذلك توزيع مواد دينية غير إسلامية كـالإنجيل عملاً غير قانوني. وكان أي شخص يرتدي رموزاً دينية غير إسلامية يخاطر بمواجهة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويجرّم القانون أعمال التجديف. كما يعتبر تحول المسلم أو المسلمة إلى دين آخر ردّاً، وعقوبته الإساءة البدنية والسجن والتهديد بالإعدام إذا لم يعلن الشخص الذي اعتقد بديناً آخر توبته. ولم ترد تقارير مؤكدة عن إيقاع عقوبة الإعدام بإذن من الحكومة بتهمة الردة منذ سنة 1992. وقالت الحكومة إن سياسة الدولة العامة هي حماية الحق في العبادة الخاصة داخل المنازل لكل الشعائر الدينية، والحق في حيازة واستخدام المواد الدينية في الأماكن الخاصة. لكن هذه السياسة ليست محددة في القانون، ولم يتم احترامها دائمًا من حيث الممارسة العملية.

وقد وقعت حوادث عنيفة من جانب الحكومة وتخييف للأفراد بسبب المعتقدات الدينية.

في 13 كانون الثاني (يناير)، اعتقلت السلطات وسجنت حمود بن صالح، لأنّه وصف تحوله إلى المسيحية في مدونته في موقع ChristforSaudis (المسيح من أجل السعوديين). وظل بن صالح خاصعاً لمنع السفر بعد إطلاق سراحه في نهاية آذار مارس، وممنوعاً من الكتابة في المدونات بحلول نهاية العام.

وفي 3 أيلول سبتمبر، ثُلقي هادي آل مطيف، وهو شيعي سليماني إسماعيلي محكوم عليه بالإعدام منذ 16 سنة بتهمة "الإساءة إلى النبي محمد"، حكماً إضافياً بالسجن خمس سنوات بتهمة انتقاد نظام العدل الذي تطبقه الحكومة وسجلها في مجال حقوق الإنسان، وذلك على شريط تم تهريبه من السجن وأذاعته قناة "الحرّة" عام 2007.

وفي 29 كانون الثاني (يناير)، أصدر الملك عفواً عن الحلاق التركي صبري بوغدادي الذي كان قد حُكم عليه بالإعدام بتهمة التجديف في آذار مارس 2008.

وفي 20 شباط فبراير، اشتربت مجموعة من الحاج الشيعة الذين كانوا يزورون مقبرة البقع في المدينة في ذكرى وفاة النبي محمد مع قوات الأمن الحكومية بعد أن قام رجل يعتقد أنه من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتصوير فيلم يظهر بعض النساء في المجموعة. واستمرت الاشتباكات خمسة أيام، وأدت إلى اعتقال 10 من الحاج. وكانت قوات الأمن تعترض على ما تعتبره طقوساً شيعية كافرة تتضمن تقديس المقامات. وبعد ذلك، اجتمع وفد شيعي من القطييف والأحساء والمدينة مع الملك الذي أعلن آنذاك إطلاق سراح جميع المحتجزين فوراً.

وفي 29 كانون الأول ديسمبر، نشرت صحيفة سعودي جازيت أن رئيس بلدية المدينة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منعوا رسميًا استخدام شواهد القبور، وهي ممارسة شيعية تستخدّم لإبقاء ذكرى الموتى. وتفضي الممارسة الإسلامية السنوية بعدم تعليم القبور بشواهد. وقال مكتب رئيس البلدية إنه تمت إزالة جميع شواهد القبور في المدينة.

وفي 9 تشرين الثاني (نوفمبر) أغلقت السلطات في المنطقة الشرقية (راس تنورة وأبيقق) مساجدين شيعيين كانوا مفتوحين من سنوات بحجة عدم الحصول على الرخص الضرورية ومخالفة قواعد التخطيط الحضري. ووردت تقارير أن جوامع شيعية أخرى قد أغلقت في المنطقة الشرقية العام الماضي بما فيها مساجدان في الخبر في آب أغسطس.

وكان هناك عدد أقل من التقارير عن قيام مسؤولين حكوميين بمصادر مادية دينية من المسافرين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وتمكن الأفراد من إحضار نسخ شخصية من الإنجليل، والصلبان، وأقراص مدمجة رقمية (دي. في. دي.) تحتوي على خطب دينية مثل العظات وغير ذلك من المواد الدينية وإدخالها إلى البلاد دون صعوبة.

## المملكة العربية السعودية

ورد عدد أقل من التقارير عن قيام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمداهمة تجمعات دينية في أماكن خاصة أثناء العام، وسمحت الحكومة باحتفالات خاصة وعمومية كبيرة بالأعياد الشيعية في المنطقة الشرقية، مع أن القيد على الاحتفالات الشيعية تتليّن حسب المناطق. وتميزت احتفالات عاشوراء والإمام المهدي في منطقة القطيف خلال هذا العام بعده أكبر من الاحتفالات ومن المشاركين، وبوجود أمني أصغر مقارنة مع الماضي السابق. وأفادت الأخبار المحلية بمارسه أوسع لطقوس التطهير والتي كانت الحكومة تتنى الناس عنها في السابق.

وعلى خلاف ذلك، فرضت الحكومة قيوداً على الاحتفال العلني بهذه الأعياد في مناطق أخرى تضم أعداداً كبيرة من الشيعة مثل الأحساء والدمام وجرمان. ومنعت الحكومة المسيرات العلنية واستخدام مكبرات الصوت لإذاعة عزات الشیوخ في المراكز الاجتماعية الشيعية، ومنعت في بعض الحالات التجمعات داخل هذه المراكز. كما قامت قوات الأمن بدوريات في شوارع الأحساء لضمان عدم وجود أعلام أو يافطات ترتبط بتلك الأعياد الدينية.

وواجه أعضاء جماعات دينية أخرى قيوداً كبيرة على الحرية الدينية بموجب القانون وفي الممارسة الفعلية. وقيدت الحكومة ممارستهم لعقيدتهم وبناء أماكن عبادة ومراکز اجتماعية خاصة بهم. ولم تتوفر في المملكة أية أماكن عبادة علنية لغير المسلمين. ومع أن الحكومة لم تسمح رسمياً لرجال دين من غير المسلمين بدخول البلاد لغرض إقامة الشعائر الدينية، إلا أن بعضهم دخل المملكة بحجج أخرى، ولم تقم الحكومة عموماً بتعطيل الشعائر الدينية إذا أقيمت بعيداً عن الأنظار. وقد جعلت هذه القيود من الصعب على معظم غير المسلمين الاتصال برجال الدين وحضور الشعائر الدينية. وكان التعليم الديني الذي يتماشى مع المذهب الحنفي المحافظ، أحد مذاهب الإسلام السنّي، إلزامياً في المدارس الحكومية على جميع المستويات، بصرف النظر عن المذهب الإسلامي الذي تنتهي له أسرة الطالب. ولم تفرض على الطلاب الأجانب غير المسلمين في المدارس الخاصة دراسة مادة الإسلام.

وأفاد تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" في 24 تشرين الثاني/نوفمبر أن محكمة جزئية في المدينة حكمت في 9 تشرين الثاني/نوفمبر على المواطن اللبناني علي السباط بالإعدام بتهمة ممارسة السحر. وكانت الشرطة الدينية قد اعتقلته في أيار/مايو 2008 أثناء أدائه الحج. ويبدو أن التهمة كانت قائمة على نصائح كان قد قدمها على برنامج فضائي تلفزيوني لبناني، شوهد في المملكة، تضمن نصائح عن مسائل الحياة بشكل عام، وتتبّعات وتكهنات. وقالت منظمة العفو الدولية أنه تم تحديد موعد لإعدام السبط في 19 كانون الأول/ديسمبر، لكن لم يتم تنفيذ الإعدام بحلول نهاية العام.

وفي شباط/فبراير 2008، ناشدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الملك لوقف إعدام فوزة فالح محمد على الذي اعتقلت عام 2005 واتهمت بممارسة السحر. وأشارت المنظمة إلى ضعف الأدلة والإجراءات الحكومية التي شابتها مخالفات كثيرة. وتم نقل استئنافها إلى المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير، وكانت لا تزال في السجن بحلول نهاية العام.

واستخدمت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 1500 مراقباً في كل أنحاء البلاد للكبح جماح الخطاب المتطرف. وتتابع هؤلاء المراقبون العزات في المساجد ونشاطات الأئمة حسب تقرير نشرته صحفة عكاظ في شباط/فبراير 2008. وتقوم لجان إقليمية باستدعاء الواعظات المتهمين بالدعوة إلى عدم التسامح بناءً على تقارير هؤلاء المراقبين. وإذا لم تتمكن اللجان من إقناع الواعظ بالكف عن تفكيرهم المتطرف، تتم إحالتهم إلى لجنة مركزية في الرياض. ومنذ بداية هذا البرنامج عام 2003، تم تسريح 3200 واعظ من الوظيفة حسب مقابلة على الإنترنت مع وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ نشرها موقع "عكاظ أونلاين" في 25 آذار/مارس.

### إساءة المعاملة والتمييز داخل المجتمع

وواصلت الحكومة تفسيرها الرسمي للإسلام. وبناءً على ذلك، كانت تتغاضى عن إساءة المجتمع وتمييزه ضد أتباع الطائفة الشيعية المسلمة، بما فيها تقييد فرص العمل والتعليم، وقلة التمثيل في المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى إساءة المجتمع وتمييزه ضد المسيحيين واليهود وغيرهم. ويقيم معظم أبناء الأقلية الشيعية، التي تشكل 10 إلى 15 بالمائة من المواطنين في المنطقة الشرقية والغربية وفي نجران في الجنوب الغربي. وأخذت الحكومة المحلية في منطقة نجران أبناء الأقلية الإمامية السليمانية (وهي أحد فروع الطائفة الشيعية) إلى تمييز تقره الحكومة في التوظيف وفي نظام القضاء.

## المملكة العربية السعودية

اشترطت الحكومة على غير المواطنين حمل بطاقات الهوية النظامية الخاصة بالمقيمين (بطاقات الإقامة) التي تحتوي على إشارة إلى ديانة حاملها أي "مسلم" أو "غير مسلم". وعلى خلاف السنوات السابقة، لم ترد أية تقارير عن قيام بعض الكفالة بالامتاع عن دفع الرواتب أو تجديد بطاقات الإقامة بناء على عوامل دينية.

أيدت الأمم المتحدة عام 2008 "مبادرة الحوار بين الأديان" التي أطلقها الملك، والتي جمعت مسؤولين رسميين ودينيين وأكاديميين بارزين لمناقشة مسائل مشتركة بين الأديان والنهوض بالتسامح والتفاهم. وأقام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 2677 برنامجاً للتدريب قام فيه 1200 مدرب مخصوص بتدريب أكثر من 150000 شخص على "نشر مهارات تبيّن أهمية الحوار المفتوح وثقافة التواصل"، وهي مبادرات لزيادة التسامح وشجعه العدال والتفاهم. كما أيد كبار المسؤولين الحكوميين والدينيين هذه الحملة خلال العام، وتحذّلوا بمناهضة الخطاب الديني المتطرف و عدم التسامح خاصة في المساجد والمدارس.

ومنذ بداية مشروع الحكومة الذي يمتد عدة سنوات لمراجعة وتنقيح الكتب المدرسية والمناهج وأساليب التعليم للنهوض بالتسامح وإزالة المحتوى الذي يسيء إلى أديان غير الإسلام عام 2007، شارفت أكثر من 83 مقاطعة تعليمية في 27 منطقة مختلفة في هذا المشروع. وبهدف البرنامج إلى تعزيز التعليم الديني بموضعيات قائمة على المعرفة، مثل العلوم ومهارات الحاسوب . وفي عام 2007، وقعت وزارة التربية والتعليم اتفاق تعاون مدته خمس سنوات مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني للنهوض بالتسامح الديني والتلافي في الصحف التعليمية، عن طريق تدريب المعلمين والنوات. وواصلت الحكومة معالجة وإزالة التعبير المتطرف وغير المتسامحة، مع النهوض بالتسامح ونفهم التفاصيل المختلفة في الكتب الدراسية . مثلاً، فرضت الحكومة إزالة تعبير كانت مثيرة للجدل في الكتب المدرسية، واستبدالها بجملة "لا إكراه في الدين". ومع أنه كان يجري حذف التعبير المتطرف وغير المتسامحة من الكتب الدراسية، إلا أن المفاهيم والتغيير المتغير بقيت موجودة. فقد احتوى كتاب مدرسي ثانوي في سنة 2007-2008 صيغة نمطية، مثل القول إن "حياة اليهود تحكم فيها المادة، وتسودها المعاملات الربوية". واستمرت مراجعة وتنقيح الكتب المدرسية بحلول نهاية العام.

أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية دوريات إلى الأئمة ورجال الدين في المساجد تطلب فيها إدراج الدعوة ضمن مبادئ العدل والمساواة والتسامح، وتشجيع رفض التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري في عطائهم.

وفي بعض الحالات، ظهرت في الصحف رسوم كاركاتورية تظهر السمات المعاذية للسامية المرتبطة بالصور النمطية عن اليهود، إلى جانب رموز يهودية ومقارنات بين تصرفات الحكومة الإسرائيلية والنازية. وظهرت تعليقات صحافية معاذية للسامية أحياناً في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، المطبوعة والإلكترونية، وذلك ردًا على أحداث سياسية إقليمية، خاصة العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وفي خطاب أذعنه قناة الجزيرة في 11 كانون الثاني يناير، أشار الشيخ السعودي خالد الخليوي إلى اليهود بوصفهم "خونة ومعادون ومحاربون ومخدعون".

واستمرت الواقع التي استخدم فيها أئمة سنيون، ينثرون رواتب حكومية، تعبير معاذية لليهود وللمسيحيين وللشيعة في عطائهم، وقام الخطباء في الجماعات أحياناً بالدعاء لموت اليهود والمسيحيين . ووردت تقارير مفادها أن وزارة الشؤون الدينية صرفت من الخدمة بعض الأئمة لاعتراضهم أفكاراً غير متسامحة . ووردت تقارير عن أئمة في المنطقة الشرقية دعوا ضمن أدعية خاصة لتوجيه عقاب إلهي إلى اليهود.

لمزيد من البحث في هذا الموضوع، ترجى مراجعة تقرير الحريات الدينية الدولي لسنة 2009، في الموقع [www.state.gov/g/drl/irf/rpt](http://www.state.gov/g/drl/irf/rpt)

د. حرية التنقل، والمشرون دون داخليا، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

لا يشمل النظام الأساسي بنوداً تخص حرية الحركة داخل البلاد أو السفر إلى الخارج أو الهجرة أو العودة إلى البلاد . وتعاونت الحكومة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة إلى المهاجرين داخلياً وإلى اللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، وغير ذلك من الأشخاص المعنيين .

## المملكة العربية السعودية

ولم تقييد الحكومة عموما حرية حركة المواطنين الذكور داخل البلاد، أو حق المواطنين في تغيير مكان الإقامة أو العمل، شرط أن يكونوا من حملة بطاقة تحقيق الشخصية. ويشترط القانون على جميع المواطنين الذكور الذين بلغوا 15 عاماً فما فوق أن يحملوا بطاقة الهوية الشخصية. أما النساء فحيازتهن للهوية خيار وليس شرطا، مما يعكس الوضع الخاص للنساء المواطنات. ويجوز إصدار هذه البطاقة فقط إذا وافقولي أمر المرأة خطيا على ذلك، أو إذا كانت أصلا تحمل جواز سفر ساري المفعول، والذي لا يصدر إلا بموافقةولي الأمر. وتنطبق أية معاملة لدى وكالة حكوميةأو هيئة رسمية إظهار بطاقة الهوية الشخصية. وفرضت الحكومة قيودا على حرية حركة النساء بأن منعهن من قيادة السيارات. ويتطبق نظام "ولي الأمر" أن تحصل المرأة على إذنولي الأمر الذكر (وهو الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن)، من أجل العمل أو التحرك بحرية في البلاد. ووصلت الحكومة خلال العام إصدار بطاقات تحقيق الشخصية للنساء، على الرغم من معارضتها المحافظين المتدينين. وعلى خلاف السنة السابقة، لم ترد تقارير حول مواجهة النساء صعوبة في الحصول على بطاقات الهوية، وكانت طلبات الحصول عليها متوفرة عبر الإنترت.

كانت هناك قيود مفروضة على السفر إلى الخارج بما فيه سفر النساء وأبناء الأقليات. ولا يجوز لأي شخص مغادرة البلاد دون تأشيرة خروج وجواز سفر. وتحتاج النساء والقاصرون (منهم دون 21 سنة) لموافقةولي أمر ذكر لإصدار جواز سفر والسفر إلى الخارج. وتحتاج الزوجة غير المواطنة إلى إذن من زوجها للسفر، إلا إذا كان الزوجان قد وقعا اتفاقا قبل الزواج يأذن للزوجة غير المواطنة بالسفر إلى الخارج من دون إذن زوجها. ويمكن للهيئات الحكومية وأفراد الأسرة الذكور أن يضعوا أسماء النساء والأطفال القاصرين على "قائمة سوداء" تمنعهم من السفر. وفي الحالات التي تتضمن على خلاف حول الحضانة، يجوز لولي الأمر الذكر قانونا أن يمنع حتى أبناء الراشدين من مغادرة البلاد.

ووصلت الحكومة فرض حظر على السفر على بعض دعاة الإصلاح الاجتماعي أو السياسي. وألغت الحكومة خلال العام حقوق بعض المواطنين في السفر خارج البلاد لأسباب سياسية من دون إشعارهم بذلك أو منحهم الفرصة للاعتراض عليه. وأفادت "هيومان رايتس ووتش" بأن تم منع 22 من الفلسطينيين من السفر منذ عام 2007.

وفي 23 تموز يوليو، أبلغت سلطات إصدار جوازات السفر في البريد محمد صالح البجادى بأنه منوع من السفر. وكان البجادى يشرف على الموقع الإلكتروني "مرصد حقوق الإنسان في السعودية" - البريد، وكان قد أنشأ في الماضي منتدى على الإنترت عن هذا الموضوع. وفي كانون الثاني يناير 2008، اعتقلته الشرطة لاتصاله بالناشطين في حقوق الإنسان عبد الله الحامد ومتروك الفالح، ولحديثه مع الصحافة عن احتجازه في الحبس الإنفرادي لمدة أربعة أشهر في سنة 2007 بدون توجيه تهمة إليه، وذلك حسبما أوردته المنظمة غير الحكومية الدولية "الخط الأمامي".

وفي 6 كانون الأول ديسمبر، أوقفت الشرطة المدون والناشط في حقوق الإنسان رائف بدوي في مطار جدة، ومنعه من السفر إلى بيروت، من دون إعطاء مبرر أو موعد لانتهاء حظر السفر. ولكن بدوي قد انتقد في موقعه الشرطة الدينية لانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي كانون الأول ديسمبر 2008، أوقفت السلطات في مطار جدة المدون فؤاد الفرحان الذي كان قد سبق اعتقاله من قبل ومنعه من مغادرة البلاد للحدث أمام منتدى الصحافة العربية الحرة السنوي الثالث.

وكانت الحكومة في عام 2008 قد منعت عبد الرحمن اللاظم من السفر إلى الخارج لاستلام جائزتين لحقوق الإنسان. وكان اللاظم قد دافع عن المرأة التي كانت ضحية حادث الاغتصاب في القطيف عام 2006. وكان قرار منعه من السفر نافذاً منذ 2004. وكان يفترض أن ينتهي مفعول الحظر في آذار مارس، ولكن لم يتم تأكيد إلغائه بحلول نهاية العام.

وبقيت تقلات وسفر العمال الأجانب تحت السيطرة الكاملة من جانب أرباب عملهم أو كفلاهم، الذين كانوا يحتجزون جوازات سفرهم، وكانوا مسؤولين عن معاملات إصدار دون الإقامة لهم.

لم تستخدم الحكومة سياسة النفي القسري، لكنها كانت قد سحبت في وقت سابق الجنسية السعودية من بعض معارضي الحكومة الذين أقاموا في الخارج.

لا تمنع الحكومة عودة المواطنين الذين غادروا البلاد. ولكن الحكومة كانت أحيانا تصادر جوازات سفر من تشتبه أنهم أعضاء في المعارضة وأفراد أسرهم مما كان يقيّد عمليا حرية سفرهم.

## المملكة العربية السعودية

### حماية اللاجئين

ليست المملكة العربية السعودية طرفا في الاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين لعام 1951، ولا البروتوكول الخاص بأوضاع اللاجئين لعام 1967. وينص النظام الأساسي على أن "الدولة ستمنح حق اللجوء السياسي إذا تطلب ذلك المصلحة العامة". ولا توجد في البلاد تشريعات تنفذ هذا النص، وتسمح الحكومة بطلب اللجوء فقط للحاصلين على أذون الإقامة. ولا تمنح الحكومة عموماً حق اللجوء أو تقبل اللاجئين من دول ثالثة بهدف الاستيطان. وتعتمد الحكومة سياسة عدم منح صفة اللاجئين لأشخاص موجودين في البلاد بشكل غير قانوني، أو للذين بقوا في البلاد بعد انتهاء تأشيرة الحج التي منحت لهم. وتشجع الحكومة بشدة الأشخاص الذين لا يملكون إذن إقامة على مغادرة البلاد، وتهدهم بالترحيل وتنفذ ذلك أحياناً. ويصعب على اللاجئين الحصول على الجنسية. وقد منحت الحكومة خلال العام حماية مؤقتة لعدد غير معروف من الأشخاص، الذين قد لا يكونوا مؤهلين لصفة لاجئ. وسهلت الحكومة خلال العام انتقال 28 لاجئاً إيريترياً إلى السويد.

وفي مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1993، وافقت الحكومة على توفير الحماية للاجئين الموجودين في البلاد، بينما تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بعملية تحديد من يستحق صفة "اللاجئ" نيابة عن الحكومة. وكانت الحكومة بموجب القانون وفي الممارسة العملية توفر بعض الحماية ضد ترحيل أو عودة اللاجئين إلى بلاد قد تتعرض فيها حياتهم أو حريثم للخطر بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي.

كانت إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، تقتصر على المواطنين. وكانت إمكانية وصول اللاجئين إلى الخدمات الوحيدة تتم فقط عن طريق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. ولم تسمح الحكومة بتسجيل أطفال اللاجئين في المدارس الابتدائية الحكومية. ولم يكن بإمكان اللاجئين الاستفادة من المحاكم. ولم تزد أية تقارير عن إساءة معاملة اللاجئين أو طالبي اللجوء.

أفاد مكتب ممثل مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دول مجلس التعاون الخليجي بعدم وجود أي لاجئين عراقيين في البلاد، اعتباراً من أيلول سبتمبر. وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن المفوضية قامت منذ سنة 1991 بتسهيل إعادة توطين أكثر من 25000 لاجئ عراقي في دولة ثالثة، بأسلوب طوعي وآمن.

### الأشخاص عديمو الجنسية

تضم البلاد عدداً كبيراً من المقيمين فيها عادةً والذي لا ينتمون إلى أية دولة. ولا تتوفر إلا بيانات قليلة عن السكان عديمي الجنسية، ولا تبني الحكومة اتفاقاً لمناقشتها المسألة. وقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً عدد عديمي الجنسية الموجودين في البلاد بـ 70000 إلى 100000 شخص، كلام تقريراً من الوعايا العرب الذين ولدوا في البلاد والذين يعرفون بفتنه "البدون"، بالإضافة إلى بعض البلوشيين والأفارقة الغربيين.

تضمن فتنة "البدون" الأشخاص الذين لم يحصل أسلافهم على الجنسية، بما في ذلك المندرون من قبائل الرحل الذين لم تعتبر المملكة أسلافهم ضمن القبائل المحلية خلال فترة حكم مؤسس المملكة الملك عبد العزيز والذين ولدوا لأباء أجانب هاجروا إلى المملكة قبل بدء العمل بقوانين الجنسية ومهاجرين من مناطق ريفية لم يتم ذكرهم بتسجيل ميلادهم لدى السلطات. ولأن "البدون" لا يحملون الجنسية، لا يمكنهم الحصول على جوازات سفر كما كانت إمكانياتهم للسفر إلى الخارج محدودة. ويؤدي افتقارهم إلى الجنسية إلى حرمانهم من فرص العمل والتعليم، وأصبحوا، نتيجة وضعهم المهمش، من أشد سكان البلاد فقراً. وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لاحق أطفال "البدون" بالمدارس في السنوات الأخيرة. وأصدرت الحكومة أذون إقامة لمدة خمس سنوات للأشخاص "البدون"، لتسهيل اندماجهم الاجتماعي في خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة، مما وضعهم على قدم المساواة من العمال الأجانب الذين يتمتعون بكفالة رب العمل.

تطبق الحكومة التوجيه الصادر عن جامعة الدول العربية برفض منح الجنسية السعودية للفلسطينيين المقيمين الذين يقدر عددهم بنحو 500000 نسمة، كي "لا يفقدوا هويتهم الفلسطينية" وكى يحتفظوا "بحقهم في العودة".

## المملكة العربية السعودية

كانت هناك عدة حالات تقود إلى وجود أطفال عديمي الجنسية بموجب قانون الجنسية: (1) إذا ولد الطفل قبل زواج والديه فلن ينتمي قانوناً إلى والده، حتى ولو اعترف الأب بطفله، الأمر الذي يجعل الطفل لا ينتمي إلى دولة. (2) إذا تم سحب وثائق الهوية من أحد الوالدين، سيختسر الطفل أيضاً الهوية التي يحملها (أو تحملها)، وما يرافق ذلك من حقوق (وقد يحدث ذلك إذا ألغى أحد الوالدين، الذي اكتسب الجنسية السعودية، جنسيته طوعياً، أو إذا خسر جسيته نتيجة إجراءات أخرى). (3) إذا كانت الأم مواطنة والأب أجنبياً، يظل الأطفال لا ينتمون إلى دولة إلا إذا نقل الأب جنسيته الأجنبية إلى الطفل. (4) إذا كان الأب مواطناً والأم أجنبية يظل الأطفال لا ينتمون إلى دولة، إلا إذا كانت الحكومة قد سمحت مسبقاً بزواج الوالدين. كذلك إذا صادرت السلطات الحكومية بطاقة تحقيق الهوية التي يحملها المواطن (أو المواطن)، سيفقد أطفال هذا الشخص صفتهم القانونية ويصبحون عديمي الجنسية.

### الجزء 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حوكمة

لم يتمتع المواطنين بحق تغيير حوكمةهم بالوسائل السلمية. وينص النظام الأساسي على أن الحكومة تقوم على مبدأ الشورى، ويتطلب أن يعقد الملك وولي العهد مجلسين مفتوحة وهما اجتماعات مفتوحة للأبواب حيث يحق من الناحية النظرية لأي مواطن أو مقيم أجنبي من الرجال أن يعبر فيها عن فكرة معينة أو أن يقدم تزليماً. ويمكن لأمير أو مسؤول مهم على المستوى الوطني أو المحلي أن يعقد مجلساً أيضاً.

كما ينص القانون الأساسي على أن جميع الأفراد لهم الحق في الاتصال مع السلطات الحكومية حول أية قضية. وتفسر الحكومة هذا النص بأنه حق يفترض أن يمارس من خلال الوسائل التقليدية غير العلنية، أي ليس من خلال وسائل الإعلام الجماهيري.

في 13 أيار مايو، وجهت مجموعة من 77 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان من المجتمع المدني التماساً إلى الملك يدينون فيه المحاكم السرية، ويطالبون السماح لشطاء حقوق الإنسان برصد السجون، وبتطبيق إصلاحات سياسية وقضائية بما فيها إرساء نظام ملكي دستوري، وتحديد مدة خدمة أفراد العائلة المالكة المعينين في مناصب حكومية. وتم توجيه نسخ من الالتماس إلى الديوان الملكي وإلى 20 مسؤولاً رفيعاً. وكان لهؤلاء الناشطين الموقع الإلكتروني [www.humriht-civsocsa.org](http://www.humriht-civsocsa.org)، تم فيه نشر هذا الالتماس ووثائق أخرى تتعلق بمسائل حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

ينص النظام الأساسي على أن النظام السياسي في البلاد ملكي. وبموجب نظام الحكم الملكي المرتبط بالأسرة المالكة والمنصوص عليه في النظام الأساسي، يملك عدد محدود فقط من أفراد الأسرة المالكة صوتاً في اختيار الزعماء، أو في تشكيل الحكومة، أو تغيير النظام السياسي. وقد أنشأ قانون وراثة الحكم في سنة 2006 "هيئة البيعة" التي تتكون من 34 من كبار الأمراء يعينهم الملك وهي مسؤولة عن اختيار الملك وولي العهد عند وفاة أي منهما أو عدم قدرته على أداء واجباته. ويتولى الملك رئاسة مجلس الوزراء، ويعمل ولـي عهده نائباً لرئيس مجلس الوزراء. ويعين الملك جميع الوزراء الآخرين، الذين يعينون بدورهم وبموافقة مجلس الوزراء المسؤولين التابعين لهم. ويقوم مجلس الشورى، الذي يضم 150 عضواً يعينهم الملك، بتقديم النصح إلى الملك.

وفي 18 أيار مايو، أفادت وكالة الأنباء الرسمية بعد اجتماع لمجلس الوزراء بأن الانتخابات التي كان مزمعاً عقدها خلال العام لانتخاب نصف مقاعد المجالس البلدية الاستشارية (وهي المناصب الحكومية الوحيدة التي تعين بالانتخاب) متوجهة حتى تشرين الأول أكتوبر 2011، لتوفير مزيد من الوقت لدراسة "توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية". وفي انتخابات عام 2005 (وهي أول انتخابات تجري منذ سنة 1967)، جاز التصويت فقط للمواطنين غير العسكريين الرجال من بلغ عمرهم على الأقل 21 عاماً، وذلك لشغل 592 مقعداً في 178 مجلساً بلدياً استشارياً، وهو نصف إجمالي عدد المقاعد. ولم يكن هناك مرافقون مستقلون لهذه الانتخابات. وأشارت الإحصائيات غير الرسمية إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد بلغت 10 - 15% من الذين يحق لهم الاقتراع. واستكمـل الملك تشكيل المجالس في 2005 بتعيين 592 رجلاً لشغل النصف الثاني من مقاعد المجالس.

لا يسمح القانون بتشكيل الأحزاب. وواصل "حزب الخضر" نشاطه بشكل غير قانوني طيلة العام. ولم تقم وسائل الإعلام بتغطية نشاطات الحزب.

## المملكة العربية السعودية

كانت القوانين والمارسات التقليدية والثقافية التي تتطلب الفصل الصارم بين الجنسين والتي تغطي جميع جوانب الحياة، تمنع النساء من المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال. وقد سمحت الحكومة للنساء منذ عام 2005 بالترشح لمناصب في مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة، ولكن لم تفز أي امرأة بأي من هذه المقاعد. وفي عام 2008، انتُخبت امرأتان لعضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية لمدة أربعة أعوام وتم تعيينهن ثلاثة نساء. وارتفع خلال العام عدد النساء من بين أعضاء مجلس الشورى، من ستة إلى عشرة. ولم تكن هناك أيّة نساء في المحكمة العليا (ولا يجوز للنساء ممارسة القانون كمهنة)، ولا في المجلس الأعلى للقضاء. وكانت هناك امرأة واحدة تتحلّ منصباً وزارياً لفائدتها وزيراً للتربية والتعليم لتعليم البنات.

لا توجد قوانين تمنع الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع بقية المواطنين، لكن الممارسات الاجتماعية السائدة كانت تهمنش السكان الشيعة. ويضم مجلس الشورى خمسة أعضاء فقط من الشيعة. ولم يوجد أفراد من أقليات دينية في الوزارة فيما كان هناك بعض القضاة الشيعة.

### القسم 4 الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على معاقبة الفساد الحكومي الذي يعتبر جنائية. ولم تنفذ الحكومة هذا القانون بشكل كافٍ، وكان المسؤولون أحياناً يمارسون الفساد مع إفلات من العقاب. وقد وردت تقارير عن فساد حكومي أثناء العام، ودلت مؤشرات الحكم في العالم التي يصدرها البنك الدولي على أن الفساد كان مشكلة. وكان هناك انطباع واسع في صفوف السكان بوجود فساد لدى بعض أفراد الأسرة المالكة وكذلك في الجهاز التنفيذي للحكومة.

في 31 كانون الأول ديسمبر، نشرت صحيفة سعودي جازيت نتائج أولية للأمر الذي أصدره الملك بالتحقيق في سبولي جدة، والتي قيل إنها كانت أكثر تدميراً بسبب الرشاوى والفساد في صفقات البناء والأراضي، مما أدى إلى أعمال إنشاء وهندسة غير سليمة. واحتجزت السلطات مسؤلين حكوميين وغير حكوميين بانتظار نتائج التحقيق الذي تجريه لجنة التحقيق، لكن الأمير المسؤول عن التحقيق قال إنه لا حاجة لنشر معلومات عن الاعقالات والتحقيقات.

ومنذ 29 آب أغسطس، كانت المحكمة الإدارية بجدة قد أجلت إصدار الحكم ثلاث مرات في قضية الفساد والرشوة في بلدية الطائف والتي بلغت قيمتها 1.4 مليون ريال (373,333 دولاراً). وفي تموز يوليو 2008، كانت المحكمة قد أدانت 16 موظفاً في بلدية الطائف. وتضمنت الأحكام السجن، والصرف من الخدمة، ودفع غرامات. وتمت تبرئة سبعة متهمين آخرين، وتغريم اثنين من رجال الأعمال 150,000 ريال (40,000 دولار) لكل منهما.

وفي تشرين الأول أكتوبر 2008، طلبت صحيفة عرب نيوز إجراء تحقيق في فساد يتعلق بعقود لإنشاء شبكة طرق كبرى مشيرة إلى مشروع كانت الحكومة قد دفعت فيه 698 مليون ريال (نحو 186.1 مليون دولار). وتم التوقيع على عقود أخرى فرعية عدة مرات، إلى أن تم تنفيذه في النهاية مقابل 18.2 مليون ريال فقط (4.9 مليون دولار). ولم يتم القيام بأي تحقيق.

لم يخضع مسؤولو القطاع العام لقوانين تتطلب الكشف عن البيانات المالية. وقادت هيئة الادعاء والتحقيق، وهي هيئة مستقلة مسؤولة أمام مجلس الوزراء، بالتحقيق في قضايا الرشوة ضد موظفين حكوميين. ونظرت اللجنة في النصف الأول من سنة 2008 في 12466 قضية تتعلق بموظفي وكالات حكومية. وتعرفت الهيئة على حالات من بينها التزوير والرشوة وإساءة معاملة الجمهور، وأشكال أخرى من سوء السلوك. ولم ترد أية بيانات جديدة من اللجنة بخصوص قضايا فساد إضافية بحلول نهاية العام.

يتعزز موظفو الحكومة الذين يقبلون الرشوة لعقوبة السجن 10 سنوات أو الغرامة بمبلغ يصل إلى مليون ريال (نحو 267000 دولار).

لا ينص القانون على حرية اطلاع الجمهور على المعلومات الحكومية بما فيها توفر الدقة في مصادر دخل الدولة ونفقاتها، مثل الميزانيات الوزارية أو مخصصات أفراد الأسرة المالكة. ولم تقم الحكومة خلال العام بتوفير معلومات علنية عن حالات محددة من الفساد، أو مزاعم عن الفساد، أو إجراءات حكومية ضد الفساد. وكان مجلس الشورى في عام 2008 قد استدعى وزراء لتوجيهه أسئلة إليهم، ضمن ممارسته مسؤوليته في الإشراف

## المملكة العربية السعودية

على شؤون الولاة، مع أن بعض الوزراء لم يحضر وأبرزهم وزير المالية. ولم تجر محاولة ل بهذه خلال هذا العام. وفي عام 2008، أصدرت محكمة الاستئناف في ديوان المظالم 2695 حكما في 1368 قضية جنائية و 1327 قضية تأديبية ضد مسؤولين ووكالات حكومية.

### القسم 5 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

كانت هناك قيود حكومية مفروضة على منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ورفضت الحكومة أحيانا التعاون مع هذه المنظمات في تحقيقات تتعلق بمزاعم انتهاك حقوق الإنسان. وبين النظم الأساسي على أن تقوم الحكومة بحماية حقوق الإنسان طبقا للشريعة الإسلامية".

رخصت وزارة الداخلية منظمة واحدة محلية معاينة بحقوق الإنسان، هي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تموّل من صندوق وقفي تبرع به أحد أفراد الأسرة المالكة. وكانت هناك جماعات اثنان على الأقل ناشطتين في مجال حقوق الإنسان بدون ترخيص هما "جمعية حقوق الإنسان أو لا"، و"جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، والتي كانت تعرف سابقا باسم "جمعية الحقوق المدنية بالمملكة العربية السعودية". وتنتظر الحكومة إلى هذه الجماعات بعين الويبية وباعتبارها تتدخل بشكل غير مشروع في الشؤون الحكومية. وكانت جماعة ثالثة، أقل نشاطا، هي "اللجنة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان"، قد حاولت بدون نجاح أن تحصل على ترخيص حكومي منذ سنة 2003، وفقا لما ذكرته منظمة "هيومان رايتس ووتش".

في 12 تشرين الأول أكتوبر، وجه 11 ناشطا بارزا في حقوق الإنسان رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله، أعلنوا فيها إنشاء لجنة الحقوق المدنية والسياسية. وكانت هذه المجموعة تعمل من قبل تحت اسم "جمعية الحقوق المدنية بالمملكة العربية السعودية"، وكانت هي أيضا بدون ترخيص. ولم يصدر رد فعل علني على الرسالة التي تم تناقلها بشكل واسع بواسطة البريد الإلكتروني وعلى الإنترن特، فيما لم يلق إنشاء هذه الجماعة تغطية صحافية في البلاد.

ووصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تلقي طلبات للمساعدة وشكوى عن أعمال تمس حقوق الإنسان . ومعظم أعضاء الجمعية من الأكاديميين وأثنان من أعضائها السابقين هما الآن أعضاء في مجلس الوزراء. كما توجد 10 نساء بين أعضاء الجمعية، ومجموعهن 41 عضوا. وللجمعية الوطنية مكاتب في كل من جدة والقمام والرياض وجيزان. وحاولت الجمعية الوطنية حل القضايا بأسلوب العمل مع الوكالات الحكومية . وتلاقت الحكومة صحيحة وآراء الجماعة، وكانت أحيانا تقبل توصياتها .

كانت الحكومة عموما تنظر إلى المنظمات الدولية غير الحكومية بعين الويبية. وقالت هيئة حقوق الإنسان إن الحكومة ترحب بزيارة جماعات مشروعة غير متخيزة معاينة بحقوق الإنسان، وأنها قد دعت "هيومان رايتس ووتش" والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، ياكين إرتورك وغيرهم لزيارة البلاد. وقالت إن الحكومة تتلقى مئات الطلبات لكنها لا تستطيع الرد عليها جميعا لأسباب من بينها أن من الصعب تحديد الوكالة المحلية التي ستتكلف بالحديث معهم.

وطل طلب "هيومان رايتس ووتش" الرسمي سنة 2008 لزيارة البلاد لمراقبة محاكمة المتهمين بالإرهاب قيد النظر بحلول نهاية العام. وأدت زيارة ممثلي "هيومان رايتس ووتش" في شباط فبراير 2008، بمساعدة من هيئة حقوق الإنسان، إلى تقرير يعكس الأوضاع السيئة التي يعانيها العمال الأجانب. وانتقدت "هيومان رايتس ووتش" منظمة العفو الدولية الحكومية طالبتها بوقف أحكام الإعدام المزمع تنفيذها. كما أصدرت الجماعات بيانات تلفت الانتباه إلى عمليات الاعتقال التعسفي، وظروف السجن السيئة، وإساءة معاملة الناشطين ومن يشتبه في أنهم إرهابيون.

سمحت الحكومة في شباط فبراير 2008 بزيارة المقررة الخاصة للأمم المتحدة ياكين إرتورك. وفي 6 شباط فبراير، قامت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بعملية الاستعراض الدوري الشامل للبلاد، ونظرت في التقرير القطري الذي قدمته السعودية للجنة حقوق الإنسان، والذي تبيّن فيه أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وبقيت طلبات من خمسة مقررين خاصين أو من فرق عاملة معنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة دون رد عليها منذ عام 2005.

أصدر مجلس الوزراء قرارا عام 2005 بإنشاء هيئة حقوق الإنسان بتمويل من الدولة، وتعمل هذه الهيئة كصوت للحكومة في مسائل حقوق الإنسان، ويتمتع رئيسها بمرتبة وزير وهو مسؤول أمام رئيس الوزراء. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في التقرير الثاني عن أوضاع حقوق

## المملكة العربية السعودية

الإنسان إن هيئة حقوق الإنسان "لقيت تعاونا ضعيفا من جانب بعض الهيئات الحكومية، على الرغم من صدور توجيهات ملكية". وكانت هيئة حقوق الإنسان، التي تتمتع بموارد مناسبة، تعتبر فعالة في بيان المشاكل، لكن قدرتها محدودة على إحداث تغييرات . وعملت هيئة حقوق الإنسان مباشرة مع مكتب رئيس الوزراء، ومع لجنة شبه برلمانية، ومع لجنة الشريعة والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في مجلس الشورى .

### القسم 6 -- التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالبشر

يحظر القانون التمييز القائم على الانتماء العرقي، وتؤكد الشريعة الإسلامية مساواة البشر وكرامتهم بصرف النظر عن نوع الجنس أو اللون أو العرق. ولم تقم الحكومة بشكل فعال بإلغاز القوانين التي تحظر التمييز المبني على الانتماء العرقي.

#### المرأة

أفاد الناشطون في حقوق الإنسان بتحقيق نقدم أكبر في مجال حقوق النساء مقارنة مع المجالات الأخرى. وبذلت الحكومة جهودا لإدماج النساء في المجتمع.

يشكل الاغتصاب جريمة يعاقب عليها القانون بموجب الشريعة الإسلامية، وتتراوح العقوبة من الجلد إلى الإعدام . وكانت الحكومة تقوم عموما بتنفيذ القانون ضمن سياق الشريعة، وكانت المحاكم تعاقب الضحية والجاني معا. وتعتبر الحكومة العلاقة الزوجية بين الزوجين جزءا من عقد الزواج، ولا تعترف بشيء يدعى الاغتصاب من جانب الزوج. وبموجب القانون، إذا اغتصب رجل امرأة تعتبر المرأة مذنبة بالاختلاط غير المشروع بين الجنسين، وتم معاقبتها هي والجاني. ولم تتوفر إحصاءات عن حوادث الاغتصاب، لكن تقرير الصحافة والمراقبين تشير إلى أن اغتصاب النساء والأولاد كان مشكلة خطيرة. وأفادت محطة "إي. بي. سي. نيوز" الأمريكية في 21 شباط فبراير عن إعدام اثنين من رجال الشرطة بتهمة اغتصاب امرأة من الأجانب. وفي 30 أيار مايو، أفاد الموقع الإخباري هافنگتون بوست عن قطع رأس رجل أدين باغتصاب وقتل صبي عمره 11 سنة. وجرت إعدامات أخرى طيلة العام بتهمة الاغتصاب. ولم تحتفظ الحكومة بسجلات علنية عن مقاضاة هذه الجرائم أو أحكام الإدانة أو العقوبات التي تنتجه عنها. ولم يكن يتم التبليغ عن معظم حالات الاغتصاب، لأن الضحية قد تواجه انتقاما من جانب المجتمع، وتضاؤل فرص الزواج، واحتمال السجن أو مواجهة تهمة الزنا.

وأفادت صحيفة سعودي جازيت في 8 شباط فبراير أن محكمة التاحية في جدة أصدرت حكما على امرأة غير متزوجة عمرها 23 سنة بالسجن سنة واحدة و 100 جلدة بتهمة الزنا. وكانت المرأة قد تعرضت لاغتصاب جماعي، وحملت، وحاولت إجهاض الجنين ولم تفلح في ذلك. ولم يُعرف الحكم الصادر على الذين هاجمواها.

لا توجد قوانين تمنع صراحة ارتكاب العنف المنزلي. وقال مسؤولون حكوميون أن الحكومة لم تعرّف العنف المنزلي بوضوح، وأن إجراءات التعامل مع هذه القضايا كانت تتباين من هيئة حكومية لأخرى. وقال التقرير السنوي الأخير للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والذي حقق في 257 قضية من قضايا العنف المنزلي وحقوق المرأة، أن هناك حالات عنف ضد النساء ضد الرجال تم التبليغ عنها في ست مناطق مدنية كبيرة، وأن هذه الحالات تضمنت مجموعة واسعة من إساءة المعاملة. وبذلت الحكومة جهودا لمكافحة العنف المنزلي، وبدعم ملائج لحماية الأسرة تديرها الحكومة. لكن انتقاد المجتمع لمساعدة النساء على "الهرب" من دون التحقيق في القضايا بشكل صحيح أدى إلى تقليل فعالية الملائج، حسب تقرير نشرته صحيفة عرب نيوز في 8 تموز يوليه. وتلقت هيئة حقوق الإنسان خلال العام شكاوى عن العنف المنزلي، وساهمت في حلها وذلك بإحالتها إلى مكاتب حكومية أخرى. وتلقى فرع النساء والأطفال التابع لهيئة حقوق الإنسان في الرياض 275 شكوى خلال العام، كانت 24 بالمائة منها قضايا عنف منزلي. وكان هذا الفرع قد افتتح في أيلول سبتمبر 2008، واستجاب لـ 52 حالة في أول شهر من بداية عمله.

وورد أن عمال المنازل الأجانب كثيرا ما كانوا ضحايا لإساءة المعاملة (انظر القسم 7 ج.).

الدعارة محظورة بموجب القانون ولا يعرف مدى انتشارها. غير أن التقارير أفادت بقيام بعض النساء والرجال وخصوصا الأجنبية والأجانب بممارسة الدعارة. ووردت تقارير عن الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري.

## المملكة العربية السعودية

كثيراً ما نقلت وسائل الإعلام الصادرة باللغة العربية تقارير عن التحرش الجنسي كظاهرة اجتماعية. وكان من الصعب تحديد مدى انتشاره. وتسترد المحاكم حالياً بتفسير الحكومة للشريعة في قضایا التحرش الجنسي. وكانت ألمّن العمل تفصل الأماكن التي يعمل فيها الذكور والإناث كلما أمكن ذلك.

أفاد الموقع الإلكتروني "إسلام نت" في 15 كانون الثاني بنایر أن الشرطة في الأحساء اعتقلت رجلاً كان بيتر امرأة عمرها 24 سنة كي تعطيه 250000 ريال (66,666 دولاراً) وذلك بتهدیدها بنشر صورة لها كانت بحوزته. وأفاد الموقع عن عدة حالات مشابهة في أماكن مختلفة إحداها في الرياض حيث دفعت المرأة للرجل 800000 ريال (213333 دولاراً) على امتداد 14 سنة، قبل أن تتصل بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طلباً للعون. ولأن تبادل الصور أو الرسائل قبل الزواج قد يسبب مشاكل هائلة للنساء، ظهرت حالات كان الرجال فيها يسيئون استخدام اتصالاتهم مع امرأة ما لابترازها لإقامة علاقة جنسية أو إعطائهم تقدماً.

لم ترد تقارير عن تدخل الحكومة في حرية ومسؤولية إنجاب الأطفال، من حيث العدد أو الفاصل الزمني بين الأولاد أو توقيت الإنجاب، وهي مسائل تخضع للاتفاق بين الزوج والزوجة. وتتطلب القرارات المتعلقة باستخدام موائع الحمل، وحجم الأسرة، وإجراءات علاج العقم والصحة الإنجابية، موافقة الزوج والزوجة معاً. وكانت المعلومات الخاصة باتخاذ هذه القرارات وإمكانية اتخاذها، وكذلك توفر الخبرات المدربة أثناء الولادة، متوفرة بحرية. ولم تتوفر معلومات عن تشخيص وعلاج الأمراض الجنسية المعدية.

كان التمييز ضد النساء مشكلة كبيرة. وبعد زيارة البلاد في شباط فبراير 2008، لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، ياكين إرتورك، مع إقرارها بتحقيق تقدم في أوضاع المرأة، وخاصة قدرة النساء على الوصول إلى التعليم، أن النساء يفتقرن إلى الاستقلال الذاتي، وحرية التنقل، والاستقلال الاقتصادي، وأن هناك ممارسات تقوم على التمييز فيها يخص الطلاق وحضانة الأطفال، ولا يوجد قانون يجرم العنف ضد النساء. كما توجد صعوبات تمنع النساء من الهرب من بيئات يتعرضن فيها لإساءة المعاملة.

وطلت النساء تواجه التمييز بموجب القانون، كما بقين من دون معلومات عن حقوقهن. ومع أن القانون يجيز لهن حيازة الأموال ويعطيهن الحق في الدعم المالي من ولد الأم، إلا أن النساء يتمتعن بقدر ضئيل من الحقوق السياسية أو الاجتماعية ولا يعاملن المجتمع كأعضاء على قدم المساواة. ويحظى القانون على النساء الزواج من غير المسلمين، لكن الرجال يجوز لهم الزواج من مسيحيات وبهوديات. ولا يجوز للنساء الزواج من غير السعوديين بدون تصريح حكومي، كما يجب على الرجال الحصول على إذن من الحكومة للزواج من نساء غير سعوديات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي الستة.

كانت العادات الاجتماعية تقيد استخدام النساء للمنشآت العمومية. فإذا كان الرجال موجودين، يجب على النساء أن يجلسن في أقسام منفصلة مخصصة لهن. وخاطرت النساء بالتعريض للاعتقال من قبل أفراد الشرطة الدينية إذا استخدمن سيارة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة أو رجل من غير المحارم. وذكرت صحيفة الرياض في 19 آذار مارس أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عندما اعتقدت خطأً أن رجلاً وأمرأة كانوا غير متزوجين، اعتدت على الرجل وهو من المقيمين في السعودية، واعتقلته عندما أخذ زوجته في سيارته إلى مجمع تجاري في الرياض. ونقلت الشرطة الدينية المرأة بالقوة من المجمع التجاري واحتجزتها للتحقيق معها. وبعد أن اكتشفت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا الخطأ، حذرت الزوجين من إذاعة معلومات عن الواقع.

يشترط القانون على النساء ارتداء العباءة (وهي عباءة فضفاضة سوداء طويلة تغطي كامل الجسم) في الأماكن العامة، وتنطليه شعورهن. وكانت الشرطة الدينية عموماً تتوقع من النساء المسلمات أن يغطين وجوههن، ومن النساء غير المسلمات من دول أخرى من آسيا وأفريقياً أن يلتزمن بالأعراف المحلية الخاصة بالملابس بشكل أكثر شمولية من النساء الغربيات غير المسلمات. والتزمت النساء في المناطق الريفية والمدن الصغيرة بقواعد الزي التقليدي وهي تنطليه كامل الجسم واليدين والقدمين والشعر والوجه.

وواجهت النساء تبيضاً في المحاكم أيضاً حيث تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين. وفي قضایا الطلاق، كان على النساء أن يظهرن أساساً قانونية معينة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فمن حقهم طلاق النساء دون بيان أي سبب. وتبعاً لذلك تتعين على الرجال دفع مبلغ فوري تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، وهو ما يمثل دفعه نفقة للزوجة لمرة واحدة. واستحققت النساء اللواتي أظهرن أساساً قانونية لطلب الطلاق تلك النفقه أيضاً. وكان

## المملكة العربية السعودية

الرجل الذي يطلق زوجته "شفهياً"، أو يرفض توقيع أوراق الطلاق النهائية، يظل هو ولي الأمر القانوني لها، ويملك سلطة الموافقة على سفرها، وإصدار رخصة ممارسة أعمال لها، ودراستها في الجامعة، وتلقينها الرعاية الطبية في مستشفى.

ووجهت النساء تبييزاً بموجب قانون الأسرة وقانون الإرث الخاضع للشريعة الإسلامية. وكانت المحاكم تمنح حضانة الأطفال عند وصولهم سنًا معينة (هي سبع سنوات للأولاد وتسعة سنوات للبنات) إلى الزوج الطليق أو إلى أسرة الزوج المتوفى. وفي حالات كثيرة، كان الأزواج السابقون يمنعون طلاقهم الأجنبيةات من زيارة أبنائهن. وبموجب قانون الإرث الخاضع للشريعة، تتلقى البنات نصف الإرث الذي يأخذ إخوتهن الذكور.

للن التعليم المجاني متوفراً للنساء، لكنه عموماً تعليم غير مختلط ويستمر حتى المرحلة الجامعية حيث كانت النساء تشكل أكثر من نسبة 58 بالمائة من مجموع طلاب الجامعات. والاستثناء الوحيد لمنع الاختلاط في التعليم العالي هو جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (كاوست)، وهي جامعة بحوث مختلطة، افتتحت أبوابها في 23 أيلول سبتمبر، حيث سُمح للنساء بالعمل جنباً إلى جنب مع الرجال دون ضرورة ارتداء الحجاب في الصالات المختلطة وبقيادة السيارات في الحرم الجامعي.

كانت فرص العمل للنساء محدودة، وتقتصر بشكل أساسي على قطاعي التعليم والرعاية الصحية، على الرغم من ظهور نمو في فرص العمل هذه في قطاعات الأعمال والتمويل، والخدمات الاجتماعية، والوزارات الحكومية. وأدى اشتراك فصل الجنسين بموجب المعتقدات الثقافية الشائعة إلى تمييز في فرص العمل. ولا يمكن لامرأة أن تقبل عملاً في منطقة ريفية إلا إذا أقامت مع قريب (حرم) ذكر يوافق على أن يكون ولي أمرها. ورغم الفصل بين الجنسين، فإن القانون يمنح المرأة حق الحصول على رخصة للعمل في ميادين قد تتطلب منهن الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن ذكور أو التعامل بصورة منتظمة مع مسؤولين حكوميين. ويجب أن يمنحولي الأمر الذكر موافقته قبل أن تتمكن المرأة من حيازة أو تشغيل مصلحة تجارية، إلا إذا كان هذا العمل التجاري في مجال يعتبر مناسباً للنساء وتديره النساء بالكامل. وقد عمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب في المستشفيات وصناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الأحيان على أعمال الموظفين من الرجال. ويحق للنساء اللواتي يعملن في هيئات فيها 50 موظفة أثني أو أكثر، الحصول على إجازة أمومة وعلى خدمات رعاية الأطفال.

أصدر مجلس الوزراء قراراً في 5 أيار مايو يلغى فيه اشتراط حصول المرأة على إذن منولي أمرها الذكر حتى تتمكن من العمل طالما أن نوع العمل "يعتبر مناسباً للمرأة".

وفي 7 حزيران يونيو، نقلت صحيفة سعودي جازيت عن تقرير للغرفة التجارية بالرياض أن نحو 250000 امرأة يعملن في الدوائر الحكومية، وتعمل 45000 امرأة أخرى في الشركات الخاصة. وبحلول أوائل العام، كانت الحكومة قد أنشأت 120 مركزاً مختصاً بتعليم الحاسوب، معترفاً به من قبل وزارة الخدمة المدنية، لمساعدة النساء على الانخراط في القوى العاملة.

### الأطفال

تنقل الجنسية عن طريق الأب، والأب وحده هو الذي يحق له تسجيل ولادة جديدة. وقد وقعت حالات تم فيها حرمان أطفال مواطنين من الخدمات الحكومية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، لأن الحكومة لم تسجل الولادة بالكامل أو فورياً. ولا يُعرف عدد المواليد الذين لا يتم تسجيلهم عند الولادة.

منحت الحكومة لكل أطفال المواطنين التعليم والرعاية الصحية بالمجان، لكن الأطفال غير المواطنين لم يتمتعوا بهذه الميزات. وكان الفصل بين الفتتى يبدأ عادة من سن السابعة في المدارس الحكومية وتلك التي ترعاها الحكومة.

وقد وقعت حالات إساءة معاملة الأطفال، رغم أنه كان من الصعب قياس مدى انتشارها، لأن الحكومة لا تحتفظ بإحصائيات وطنية عن إساءة معاملة الأطفال. وسجلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 72 حالة من العنف ضد الأطفال حسبما جاء في تقريرها السنوي. وبدأت لجنة الحماية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية، حملة لتدريب العاملين في الخدمات الصحية على التعرف على علامات إساءة المعاملة. وتدير ثلاث منظمات غير حكومية على الأقل، إحداها في الرياض وثانية في القصيم وثالثة في جدة، ملاجي للنساء والأطفال.

## المملكة العربية السعودية

وفي 7 تشرين الأول أكتوبر ، أطلقت الأميرة عادلة بنت عبد الله سجلاً وطنياً لتسجيل الإساءة إلى الأطفال وإهمال الأطفال في مستشفى الملك فيصل في الرياض. وتم إنشاء هذا البرنامج بالتعاون مع البرنامج الوطني الأممي لمكافحة سوء معاملة الأطفال.

لا تحدد الشريعة سنًا أدنى للزواج، لكنها تلمح إلى أن الفتيات يصبحن جاهزات للزواج عند سن البلوغ. وبناء على مفتى المملكة عبد العزيز آل الشيخ، يجوز تزويج الفتيات اللواتي يبلغن من العمر 10 سنوات. وأفادت الصحافة باتمام زيجات بين الأطفال وعن تزويج بنات في التاسعة من العمر لرجال تجاوزوا الستين. وكانت الأسرة هي التي تتفق على هذه الزيجات دون موافقة الفتاة، وكثيراً ما يجري ذلك لسداد ديون تحملها الأسرة. وأفادت صحيفة اليوم في 11 آب أغسطس مثلاً بنو امرأة عمرها تسع سنوات لرجل عمره 69 عاماً. وكان والد الفتاة قد وافق على الزواج مقابل 30,000 ريال (8,000 دولار). وفي 25 آب أغسطس، ذكرت صحيفة عكاظ أن فتاة عمرها 12 عاماً كان قد تم إرغامها ضد إرادتها على الزواج من رجل عمره 80 عاماً قد هربت إلى بيت خالتها، لكنها أعيدت إلى زوجها. وواصل الناشطون المؤيدون للإصلاح ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان المحلية دعوتهم لوقف ومنع زواج الأطفال.

وقالت هيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن زواج الأطفال كان نادراً، وكان يجري في مناطق ريفية لتسوية ديون عائلية. ويجب تسجيل جميع الزيجات قبل إتمام الزواج. وقال رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن الحكومة أصدرت تعليمات لدوائر الأحوال المدنية برفض تسجيل زيجات الأطفال.

على عكس السنوات السابقة، لم ترد تقارير عن الاستغلال الجنسي لأطفال أجانب يتم إحضارهم إلى البلاد أثناء موسم الحج. ولا يوجد قانون محدد يفرض عقوبات تتعلق بدعارة الأطفال، ولا قانون يحظر العلاقة الجنسية مع القاصرين، ولا سنًا أدنى لإقامة علاقات جنسية برضاء الطرفين .

لا يجوز للأطفال تلقي خدمات اجتماعية أو المواطبة في المدارس أو الجامعات إلا إذا كانوا يحملون بطاقة هوية شخصية أو تصريحًا بالإقامة ساري المفعول ومسجلين بالشكل الصحيح في دفتر العائلة، وهي شروط لا يمكن للأطفال النازحين أن يتزموا بها .

### الاتجار بالأشخاص

تم توقيع قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر في 13 تموز يوليو، يحظر الاتجار لأغراض احتجاز شخص ما بغرض إساءة المعاملة الجنسية، أو العمل القسري، أو الإكراه على التسول، أو العبودية وما شابهها من ممارسات، أو الإكراه على إزالة الأعضاء (التبرع بالأعضاء)، أو إجراء التجارب الطبية. وظلت هناك تقارير مفادها أن الاتجار بالبشر من وإلى البلاد وعبرها وداخلها كان مشكلة منتشرة وخطيرة، وذلك لأغراض الخدمة القسرية، والأعمال قليلة المهارة، والاستغلال الجنسي التجاري.

أكثر المعرضين لخطر الاتجار بالبشر هم الرجال والنساء الذين سافروا طوعاً إلى البلاد للعمل كمستخدمين في المنازل وغير ذلك من الأعمال قليلة المهارة. ويواجه هؤلاء خطر مواجهة ظروف تدل على وجود خدمة قسرية بما فيها فرض قيود على تنقلاتهم وإرغامهم على العمل 18 ساعة يومياً، واحتجاز جوازات سفرهم، والتهديد، وإساءة المعاملة البدنية، وإساءة المعاملة الجنسية، وعدم دفع رواتبهم . ويتم الاتجار بالضحايا من دول تتضمن بنغلادش، والهند، وسريلانكا، ومصر، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وإندونيسيا، والسودان، وإثيوبيا، ونيجيريا، واليمن، وباكستان، وأفغانستان، وتنداد. ووردت تقارير عن الاتجار بنساء آسيويات وأفريقيات لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري. ووردت تقارير أن بعضهن قد اختطفن وأرغمن على الدعارة بعد هروبهن من مخدومين كانوا يسيئون معاملتهن. ويواجه الأطفال من نيجيريا واليمن وباكستان وأفغانستان وتنداد والسودان خطرًا عاليًا للوقوع ضحية الاتجار بهم إلى السعودية، لأغراض الخدمة القسرية كمتسللين بالإكراه وباعة متجلين في الشوارع .

وكان خدم المنازل معرضين بشكل خاص للاتجار بهم من أجل العمل القسري لأسباب منها ممارسات توظيف خادعة، وانتشار أسلوب قيام رب العمل باحتجاز جوازات سفر الخدم، وشرط الحصول على موافقة رب العمل من أجل استصدار تأشيرة خروج . وتقوم مكاتب جلب العمالة والمعاقدين معها من الباطن، وكذلك الشركات، بتوظيف العاملين من دول متعددة الدخل، وكثيراً ما يتم ذلك بوعود كاذبة. ويربط نظام الكفالات إذن الإقامة للعامل الوارد (الأجنبي) بكفالة طيلة مدة إقامة ذلك العامل في البلاد. فإذا انقطعت علاقة العمل و Herb العامل (أو العاملة) من وظيفته أو غادرها، لا يكون بإمكانه مغادرة البلاد.

## المملكة العربية السعودية

وأفادت صحيفة سعودي جازيت في آب أغسطس 2008 بأن عدد خدم المنازل غير القانونيين في البلاد قد ارتفع بنسبة 40 بالمائة في ذلك العام، وقيل أن ذلك بسبب أوضاع العمل السيئة التي يواجهها خدم المنازل مما يقودهم إلى الفرار إلى أرباب عمل آخرين من دون تغيير كفالتهم. ويتعارض الموظفون الأجانب الذين يعملون لصالح أي طرف غير الكفيل الأصلي لخطر الترحيل.

وفي 7 أيار مايو، بقي 15 عاملاً أجنبياً عالقين في الرياض لأكثر من سنة بعد أن توفي كفiliهم، وانتهت مدة تصاريح إقامتهم حسبما أفادت صحيفة سعودي جازيت. وفي هذه الحالات، قد تتعلق السلطات العاملين وتحتجزهم إلى أن تقدّم المفاوضات بين سفارات الدول المعنية أو أسر العاملين في بلادهم الأصلية إلى تسهيل عودة هؤلاء العاملين.

وأصبحت الحكومة، منذ 13 تشرين الأول أكتوبر، تتمتع بإمكانية المصادقة بموجب قانون الاتجار الجديد، وفرض أحكام بالسجن لمدة أقصاها 15 سنة وغرامات أقصاها مليون ريال (266,667 دولاراً)، أو كليهما. وينص القانون على أحكام أكثر شدة في ظروف خاصة، بما في ذلك الجريمة المنظمة. ويعاقب القانون مرتكبي الجرم وكذلك من يقوم بتقديم العون لارتكاب الجريمة. ولم ترد أية تقارير عن تحقيقات أو مصادقة بموجب هذا القانون بحلول نهاية العام.

قامت الحكومة في تشرين الثاني نوفمبر بتوفير تدريب فني وتقني عن الاتجار بالبشر للمسؤولين في قطاع العدالة، بما في ذلك المدعين العامين، والمحققين، والقضاة، في جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية.

ونظرًا لعدم توفر إجراءات التتحقق من هوية الضحايا في مراكز الترحيل ومراسيم الشرطة، وردت تقارير بأن السلطات اعتقلت وقامت بترحيل كثير من ضحايا الاتجار. وواجه بعض الضحايا احتمال الاعتقال أو الترحيل بسبب وضعهم القانوني كهاربين من رب العمل (ويحظر القانون على العمال الوافدين الهروب من كفiliهم القانوني في البلاد)، أو كموسمات، وكان معظم الضحايا طلاباً مباشراً إلى سفاراتهم انتظاراً لإعادتهم إلى بلدانهم بدلاً من الاتصال بالحكومة. وساعدت الحكومة بعض ضحايا الاتجار من بين خدم المنازل بتوفير إمكانية حصولهم على خدمات قانونية، ومنهم وضع إقامة مؤقت، يشمل الإعفاء المؤقت من الترحيل. وكانت المستشفيات الحكومية توفر العلاج لضحايا الاتجار الذين يحتاجون إلى رعاية طبية. وتتوفر سفارات سريلانكا وإندونيسيا والفلبين ملائج غير رسمية (غير مرخصة) في الرياض لمواطني تلك الدول الذين أصبحوا ضحايا للاتجار. يمكن الإطلاع على تقرير الاتجار بالبشر الذي تصدره سنويًا وزارة الخارجية الأمريكية في الموقع [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip).

### المعاقون أو الأشخاص ذوو الحاجات الخاصة

لا يحظر النظام الأساسي التمييز ضد المعاقين. ولا يوجد قانون يفرض إمكانية الوصول العام للمعوقين. ومع ذلك كثيراً ما توفي المباني التجارية الحديثة هذه الإمكانيات وكذلك بعض المباني الحكومية الجديدة. وتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية حماية حقوق المعوقين.

وتصدر في عام 2000 مرسوم ملكي بتوفير خدمات الوقاية من الأمراض وعلاجها، والرعاية الاجتماعية، والإسكان، للمعاقين وأسرهم، ويشجع المؤسسات والأفراد على التبرع للأعمال الخيرية التي توفر العون لهم. وقالت وزارة الشؤون الاجتماعية إن هناك عدة مراكز للمعوقين ترعاها الحكومة، مثل معهد النور للمكفوفين الذي يشرف على 10 منشآت للأطفال المكفوفين، ومعهد الأمل للصم ولهم 23 فرعاً، ومعهد المعاقين ذهنياً، وله 233 وحدة ملحقة بالمدارس، ومراكز التأهيل الاجتماعي والرعاية للمسنين.

توجد مشاريع للتأهيل المهني وبرامج للرعاية الاجتماعية توفر فرصاً للمعاقين. وترعى الحكومة هيئات لرعاية الأطفال المشرولين في الرياض والطائف. وتوجد خمس ممؤسسات للتأهيل المهني، منها اثنتان للبنات، وثلاثة مراكز للتأهيل الاجتماعي للذين يعانون إعاقات حادة، وتشمل مراكز التأهيل الشامل. وتتوفر وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات للأسر التي ترعى أقارب معاقين.

وقد أدى توفير الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الحكومة إلى زيادة تعميم مشاركة المعاقين في المجتمع. وينص قانون العمل الموحد على أنَّ أرباب العمل الذين يوظفون 25 شخصاً أو أكثر أن يخصصوا 4 بالمائة من الوظائف للمعوقين.

## المملكة العربية السعودية

وردت تقارير تتعدد الرعاية المتوفرة للمرضى بالأمراض العقلية خاصة في مجال الإسكان . ولكن لم تتوفر أية أدلة على انتشار أنماط من إساءة المعاملة أو إدخال المصابين إلى المصادر بشكل تعسفي .

### الأقليات القومية والعرقية والإثنية

على الرغم من أن القانون يحظر التمييز العرقي، إلا أن التمييز الاجتماعي ضد أفراد الأقليات القومية والعرقية/ الإثنية والقبلية ظل مشكلة. وكان العمال الوافدون من أفريقيا وأسيا يتعرضون لتمييز رسمي وغير رسمي.

وقدت بعض حالات الاعتداء على العمال الأجانب ووردت تقارير عن انتشار إساءة معاملة العاملين. كما وردت تقارير عن تمييز عنصري ضد أشخاص من أصول غير عربية، خاصة من أصول إفريقية. وطلت الأقليات الشيعية تعاني التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي. وفي مسعى لمعالجة المشكلة، عقدت وزارتا الدفاع والداخلية والحرس الوطني دورات تدريب لضباط الشرطة وإنفاذ القانون في السنوات الأخيرة لمكافحة التمييز. ولم ترد تقارير عن هذا التدريب خلال العام، أو عن مستوى النجاح الذي حققه هذه البرامج.

وعلى خلاف السنوات الأخيرة، لم ترد تقارير جديدة في وسائل الإعلام عن إرغام أزواج على الطلاق لأن أحد الزوجين ينحدر من "نسب غير ملائم"، أي من أسرة لا تنتمي إلى قبيلة أو تنتمي إلى قبيلة "أدنى مستوى". وكانت محكمة استئناف في الرياض قد أقرت في سنة 2007 حكما بفرض الطلاق بين فاطمة التميمي وزوجها. وكان إخوان غير أشقاء لفاطمة التميمي قد أقاموا دعوى لتطليقها من زوجها، بحجة أنه كذب بشأن نسبة القبلي، وكسبوا تلك الدعوى. وفي نهاية العام، صدر أمر ملكي يطلب من المحكمة إعادة النظر في القضية.

### الإساءة المجتمعية والتمييز وأعمال العنف بناء على التوجه الجنسي أو الانتماء إلى نوع الجنس

بموجب تفسير الشريعة الإسلامية المطبق في المملكة، يمكن معاقبة النشاط الجنسي بين شخصين من نفس نوع الجنس بالإعدام أو الجلد . ويمنع القانون الرجال من "التشبه بالنساء" أو ارتداء ملابس النساء، ويعين النساء من التشبه بالرجال أو ارتداء ملابس الرجال . ووردت تقارير قليلة عن تمييز مجتمعي وعنف بدني وتحرش بسبب التوجه الجنسي. ولا توجد منظمات خاصة بالمثليات أو المثليين الجنسيين أو مزدوجي الميول الجنسية، أو المختلطين وذوي الميول المغايرة لهويتهم الجنسية. ولا يوجد تمييز رسمي بناء على التوجه الجنسي في التوظيف أو السائمن أو الحرمان من الجنسية أو إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. ويمكن أن يشكل التوجه الجنسي أساساً للتحرش أو الابتزاز أو أعمال أخرى. ولم ترد تقارير عن أية حالات كهذه.

اعتقلت شرطة الرياض في 13 حزيران يونيو 67 رجلاً من الفلين بتهمة تعاطي الكحول وارتداء ملابس نسائية في حفل في مكان خاص. وقالت سفارتهم إن الشرطة أطلقت سراح الرجال وسلمتهم إلى أرباب عملهم، بينما كان يجري إعداد التهم ضدهم.

ونشرت صحيفة عكاظ في سنة 2007 أن رجلين تم جلدهما علناً في مدينة الباحة بعد إدانتهما باللواء. وكان الحكم عليهما هو 7,000 جلدة.

### أشكال أخرى من التمييز أو العنف الاجتماعي

لم يكن هناك تمييز اجتماعي ضد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز ، والذي كانت الصحافة تربطه بالأجانب . وبموجب القانون، تقوم الحكومة بترحيل العمال الأجانب إذا كانت نتيجة فحص مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز إيجابية، وذلك عند وصولهم إلى البلاد أو إذا تم إدخالهم إلى المستشفى لأسباب أخرى. ولم تكن هناك مؤشرات خلال العام على أن الأجانب الذين كانت نتيجة فحص مرض نقص المناعة المكتسبة لديهم إيجابية لم يتلقوا العلاج المضاد للرטרوفيروسات، أو أن السلطات فرضت عزلهم.

تم إنشاء جمعية رعاية مرضى الإيدز في آذار مارس، وهي أول منظمة غير حكومية من نوعها في البلاد . وعملت الجمعية بالتعاون مع برنامج مكافحة الإيدز الوطني في مكة، حيث قامت بتوفير تدريب وتوسيعه عن مرض الإيدز، والإرشاد الطوعي، وإجراء الفحوص باستخدام فرق متقدمة،

## المملكة العربية السعودية

وتقديم المساعدة النفسانية، ومكافحة وصمة العار والتمييز ضد المصابين بالإيدز ، ومساعدة الأسر التي تضم مصاباً بالإيدز في الحصول على الدواء؛ لكن الجمعية عانت من عدم كفاية الموارد.

### القسم 7 حقوق العمل

#### أ. حق تأمين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها

لا يتطرق قانون العمل إلى حق العمال في تشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها، ولا توجد في البلاد نقابات عمالية. وقد سمحت الحكومة بـلجان عمالية تقتصر على المواطنين مع تقيد الحق في الانضمام إليها في أماكن العمل التي تضم أكثر من 100 موظف. وكان العاملون يختارون أعضاء اللجنة شرط موافقة وزارة العمل. ويجوز لممثلي وزارة العمل حضور اجتماعات اللجنة. يجوز اللجنة تقديم توصياتها إلى إدارة الشركة لتحسين ظروف العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الظروف الصحية، وتعزيز السلامة الشخصية، والتوصية بتنفيذ برامج تدريب. ولا يتضمن قانون العمل تدابير تعطي العمال الحق في الإضراب بشكل قانوني، ولا يمنع القانون الأعمال الانتقامية ضد المُضربيـن. وكانت السلطات تعاقـل المُضرـبـين بسرعة، وتقوم أحياناً بـترحيلـهم.

وفي 15 كانون الثاني يناير، أفاد الموقع الإلكتروني الصريني بـبـيلـيـ أنـ السـلـطـاتـ قدـ رـحـلتـ 23ـ شـخـصـاـ مـنـ أـصـلـ 200ـ عـامـ صـينـيـ لأنـهـمـ أـضـرـبـواـ اـحـتـاجـاجـاـ عـلـىـ تـنـيـ الأـجـورـ. وـلمـ تـرـدـ تـقـارـيرـ مـائـةـ فـيـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ الـسـعـوـدـيـةـ. وأـفـادـ التـقـرـيرـ أـنـ الإـضـرـابـ وـقـعـ فـيـ مـشـروـعـ بـنـاءـ عـلـىـ بـعـدـ 620ـ مـيـلـاـ شـمـالـ الـرـيـاضـ.

#### بـ. الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

لا يحمي القانون الحق في المفاوضة الجماعية، ولم يحدث ذلك. ولم يتم التبليغ عن أية خطط لدى الحكومة للتعامل مع موضوع حقوق المفاوضة الجماعية أو محاولات من جانب العمال المواطنين أو الأجانب للتنظيم والمفاوضة الجماعية.

لا توجد مناطق صادرات حرة.

#### جـ. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحدد قانون العمل ظروف وأجور العمل الطوعي، بما في ذلك شروط عمل الأطفال وأجورهم، وبالتالي يمنع ضمنياً العمل القسري. ومع ذلك، وردت تقارير عن حدوث عمل قسري أو عمل بالإكراه.

وأصلـتـ الحـكـومـةـ درـاسـةـ نـظـامـ الكـفـالةـ الـذـيـ وـرـدـتـ الإـشـارـةـ إـلـيـهـ فـيـ سـيـاقـ ظـرـوفـ الـعـلـمـ الـتـيـ تـشـيرـ مـشـاـكـلـ. لـكـنـهاـ بـحـلـولـ نـهـاـيـةـ الـعـامـ لـمـ تـكـنـ قـدـ نـفـذـتـ أـيـةـ تـغـيـرـاتـ لـتـقـلـيـصـ حـوـادـثـ إـسـاءـةـ الـعـاـمـلـةـ. وـلـمـ تـتحققـ خـطـطـ إـنشـاءـ هـيـةـ حـكـومـيـةـ لـلـإـشـراـفـ عـلـىـ الـعـالـمـ الـأـجـانـبـ أـوـ شـرـكـاتـ مـتـخـصـصـةـ لـتـنظـيمـ القـوىـ الـعـالـمـةـ الـوـافـدـةـ وـالـإـشـراـفـ عـلـىـ توـقـيـعـ الـعـقـودـ بـيـنـ أـرـبـابـ الـعـلـمـ وـالـعـالـمـ.

قام كثـيرـ مـنـ أـرـبـابـ الـعـلـمـ بـإـخـضـاعـ الـعـالـمـ الـأـجـانـبـ لـظـرـوفـ الـعـلـمـ قـسـرـيـةـ،ـ بماـ فـيـ ذـلـكـ عـدـمـ دـفـعـ الرـوـاتـبـ لـمـدةـ أـشـهـرـ أـوـ سـنـواتـ،ـ وـاستـعبـادـ الـدـيـونـ (ـالـإـرـغـامـ عـلـىـ الـعـلـمـ لـسـدـادـ الـدـيـنـ)،ـ وـالـحـبـسـ أـوـ الـاحـتـجازـ،ـ وـمـصـادـرـةـ وـثـائقـ السـفـرـ وـالـهـوـيـةـ،ـ وـأـيـامـ عـلـمـ تـمـتدـ 18ـ سـاعـةـ مـنـ دونـ أـيـامـ رـاحـةـ،ـ وـتـبـدـيلـ عـقـودـ الـعـلـمـ،ـ وـالتـخـوـيفـ،ـ وـالـإـسـاءـةـ الـبـدنـيـةـ.ـ وـقـالـتـ "ـهـيـوـمـانـ رـايـتـسـ وـوـشـ"ـ أـنـ كـانـ هـنـاكـ نـحـوـ 1.5ـ مـلـيـونـ خـادـمـ مـنـزـلـيـ أـجـنـيـ فيـ الـبـلـادـ أـثـاءـ الـعـامـ مـعـظـمـهـ مـنـ النـسـاءـ.ـ وـكـانـتـ هـنـاكـ تـقـارـيرـ عـيـدةـ عـنـ حالـاتـ إـسـاءـةـ الـعـاـمـلـةـ.ـ مـثـلاـ فـيـ 2ـ آـيـارـ ماـيوـ،ـ دـخـلـتـ الـبـلـادـ الـمـوـاـطـنـةـ الـكـيـنـيـةـ عـاـشـةـ نـورـ لـلـعـلـمـ كـخـادـمـ مـنـزـلـيـةـ.ـ وـتـعـرـضـتـ لـإـسـاءـةـ الـعـاـمـلـةـ،ـ وـفـرـضـ عـلـيـهـ الـعـلـمـ 18ـ سـاعـةـ فـيـ الـيـومـ،ـ وـحـرـمـتـ مـنـ التـغـذـيـةـ السـلـيـمـةـ.ـ وـبـعـدـ خـمـسـهـ أـشـهـرـ فـيـ عـلـمـهـ،ـ قـامـتـ رـبـةـ عـلـمـهـ بـرـمـبـهـاـ مـنـ نـافـذـةـ عـلـىـ الطـاـبـقـ الثـالـثـ.ـ وـسـقطـتـ فـيـ بـرـكـةـ سـيـاحـةـ،ـ وـأـصـبـتـ بـكـسـورـ فـيـ أـطـرـافـهـ.ـ وـكـانـتـ قـدـ عـمـلـتـ لـدـىـ أـسـرـةـ مـنـذـ خـمـسـهـ أـشـهـرـ لـكـنـاـ تـلـفـتـ أـجـرـاـ عـلـىـ شـهـرـ وـاحـدـ فـقـطـ.ـ وـبـقـيـتـ فـيـ مـرـكـزـ تـرـحـيلـ جـدـةـ إـلـىـ أـنـ قـامـتـ سـفـارـةـ كـيـنـيـاـ بـإـعادـتـهـ إـلـىـ بـلـادـهـ حـسـبـاـنـاـ.ـ أـفـادـهـ صـحـيـفـةـ سـيـتـيـزـينـ كـورـسـبـونـدـنـتـ فـيـ نـيـرـوبـيـ.ـ وـفـيـ قـضـيـةـ أـخـرىـ،ـ اـكـشـفـتـ سـلـطـاتـ الـرـيـاضـ فـيـ 19ـ كـانـونـ الـأـوـلـ دـيـسـمـبـرـ جـثـةـ خـادـمـةـ مـنـزـلـيـةـ مـنـ

## المملكة العربية السعودية

سريلانكا كانت تعمل في الهنوف، في المنطقة الشرقية، حسبما أفادت صحيفة عرب نيوز. وكانت هذه الخادمة قد كتبت إلى أهلها بأن كفيلاً كان يسيء معاملتها ويضربها. وألقي القبض على الكفيل وبقى ينتظر المحاكمة بحلول نهاية العام.

وبقيت نقلات وسفى العمال الأجانب تحت السيطرة الكاملة من جانب أرباب عملهم أو كفلاً لهم الذين كانوا يحتاجون جوازات سفرهم، وكانوا مسؤولين عن معاملات إصدار أذون الإقامة لهم. وإذا تورط الكفيل في خلاف تجاري أو عمالٍ مع موظفين أجانب، يمكنه الطلب من السلطات منع الموظفين من مغادرة البلاد إلى أن تتم تسوية الخلاف. وفي حالات نادرة، كان مسؤول قسم العمل في سفارة الدولة التي ينتهي إليها العامل يمثل حقوق العمال. وفي بعض الخلافات على العقود، كان رب العمل يُعيّن الموظف في البلاد إلى أن يتم حل الخلاف، وذلك لإرغام الموظف على قبول تسوية مجحفة أو المخاطرة بترحيله من دون آية تسوية.

وتم السماح للأجانب بالإقامة أو العمل في البلاد فقط بكفالة مواطن سعودي أو شركة تجارية. ولا يسمح القانون للأجانب بتغيير مكان عملهم دون إذن كفيلاً، مما يرغم العامل على البقاء مع الكفيل أو طلب العون من السفارة لإعادته إلى بلاده.

يعاقب القانون على بعض أنواع العمل القسري بفرض غرامات ومنع إعادة توظيف العامل في المستقبل، لكن هذا القانون لا ينطبق على خدم المنازل، وهو أكبر مجموعة من الذين يعملون بالإكراه. ويمكن لخدم المنازل الاتصال بمكاتب العمل في سفاراتهم طلباً للعون، وكذلك باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومرافق الحقوق المدنية في وزارة العمل، وهي جزء من دائرة جديدة مسؤولة عن رعاية صالح العمال الأجانب. وذكرت هيئة حقوق الإنسان أن في وزارة العمل إدارة رعاية العمال الأجانب لتوفير الخدمات لحفظ حقوق العمال الأجانب وحمايتهم من إساءة المعاملة. ويجوز للعمال التقدم بطلبات إلى مراكز الحقوق المدنية ومكاتب ولاة المناطق والاستئناف لدى قضاة ديوان المظالم ضد قرارات اتخاذها هذه السلطات. ولم تتوفر معلومات عن القضايا التي نظر فيها ديوان المظالم. ولم تبلغ الحكومة عن آية تحقيقات جنائية، أو مقاضاة، أو قرارات إدانة، أو أحكام جنائية بسبب ارتكاب جرم العمل القسري بموجب قانون العمل الموحد. وكانت الممارسات التقافية، بما في ذلك منع النساء من قيادة السيارات، تجعل من الصعب على خدم المنازل تسجيل شكاوى. وأفادت السفارات عن تنفيها شكاوى بطريق الهاتف، وأن بعض خدم المنازل كن يهربن ويلجأن إلى سفارتهم. ولا تقوم الحكومة بإيقاف الغرامات المالية أو قرارات حظر توظيف العمال المفروضة على أرباب العمل المتعسفين أو وكالات مكاتب الإستقدام التعسفية، كما ظل العمال الأجانب يوجهون انتقادات إلى الشرطة لعدم استجابتها لطلبات المساعدة. وفي حالات نادرة، فرضت الحكومة غرامات صغيرة أو حظراً على استقدام العمال الأجانب، على المذنبين بعدم دفع رواتب العاملين.

في 17 كانون الأول ديسمبر، أفاد الموقع الإلكتروني MediaBangladesh.net أنه تم ترحيل 40,000 بنغلادشى في الأشهر التسعة السابقة، لأنهم تجاوزوا مدة تأشيرة الحج الصادرة لهم. وقالت مصادر في وزارة العمالة الخارجية في بنغلادش أن قرارات الترحيل هذه كانت عقباً على التحرير على اضطرابات عمالية، وإضرابات، واحتجاجات على تدني الأجور وظروف العمل السيئة.

وقال ممثلو السفارات من دول المنشأ أن قضايا إساءة معاملة خدم المنازل كانت في ازدياد. خلال هذا العام، لجأ مئات من خدم المزارع إلى سفاراتهم هرباً من إساءة المعاملة الجنسية أو أشكال عنف أخرى، وتلقى السفارات تقارير كثيرة عن إساءة المعاملة. وكانت بعض سفارات الدول التي يعمل عدد كبير من رعاياها خدم بيوت تدبر ملاجيء أو منازل آمنة لمواطنيها الذين يفرون من أوضاع تکاد تصل إلى العبودية. وقال ممثلو هذه السفارات إن الضحايا كانوا يطلبون عادة المساعدة القانونية من الشرطة ومن السفارات من أجل الحصول على مكافآت نهاية الخدمة وتأشيرات الخروج. ونادراً ما كان يتم توجيه تهم جنائية ضد أرباب العمل التعسفيين.

انخفـض عدد التقارير التي تتحدث عن إساءة معاملة خدم المنازل في الصحافة. وقالت صحيفة عرب نيوز إن السفارة الإندونيسية أفادت عن استلام 102 شكوى عن الهجوم الجنسي، و156 قضية عن التعذيب الجسدي تعرض لها مواطنوها في النصف الأول من العام. وفي سنة 2008، قبل إن مكتب التوظيف الأجنبي في سريلانكا، وهو منظمة عمالية، قرر تخفيض عدد الخدمات القائمات من سريلانكا إلى المنطقة مشيراً إلى زيادة عدد حالات إساءة المعاملة. وشن المكتب حملة ضد شركات استقدام العمالة التي تستخدم الخداع، والتي اعتبرها المكتب مسؤولة جزئياً عن زيادة حالات إساءة المعاملة.

## المملكة العربية السعودية

حدثت عدالة الأطفال في البلاد، وكان أكثر أشكالها شيوعا هو التسول. وكان أطفال سعوديون من عائلات فقيرة، وأطفال أجانب تم الإتجار بهم إلى البلاد خصيصا لهذا الغرض يعملون كمتسللين. وتم إرغام أطفال من دول أخرى خاصة اليمن للعمل في حالات تسول الأطفال وكباعة في الشوارع، وربما أيضا في أعمال تجارية تملكها الأسرة. ووردت تقارير عن خدم منزليين أجانب عمرهم دون 18 سنة، بعضهم سافر إلى البلاد بوثائق مزورة. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير خدمات تهدف إلى توفير مستوى حياة لائق لكل مواطن. وهذه الخدمات غير متوفرة للأجانب.

ينص قانون العمل على عدم جواز عمل أي شخص دون 15 عاما، إلا إذا كان هو المعميل الوحيد لأسرته. وليس هناك سن أدنى للعمل في مشاريع تجارة العائلة أو المجالات الأخرى التي تعتبر امتداداً لمشاريع العائلة، مثل الزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية. ولا يجوز للأطفال دون 18 عاماً أن يعملوا في صناعات خطيرة أو ضارة، مثل المناجم أو الصناعات التي تستخدم الآلات تعمل بالطاقة الكهربائية، ولا توجد آلية على وقوع هذا الأمر.

توصلت دراسة تم إعدادها بطلب من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا في أيلول سبتمبر 2008 أن عدالة الأطفال كانت ظاهرة متزايدة. وأظهرت الدراسة أن 1.54 بالمائة من الأطفال كانوا يعملون، بما في ذلك 2.3 بالمائة في المنطقة الشرقية. وكان هناك أكثر من 83,000 طفل يعملون في الشوارع في سنة 2008، وذلك حسب دراسة أجراها معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات، ونشرتها صحيفة عكاظ. وفي 2 أيلول سبتمبر، أفادت صحيفة عرب نيوز أن أطفالاً عمرهم تسع سنوات كانوا يعملون ساعات طويلة في سوق عتيقة للخضروات والفواكه جنوب الرياض، ويقومون أحياناً بنقل بضائع تزن ثلاثة أضعاف وزنهم.

تملك وزارة العدل الاختصاص القضائي وقد تحركت أحياناً بصفتها المدعى في بعض القضايا التي أقيمت ضد من زعم أنهم انتهكوا قانون عدالة الأطفال. ولوزارة الشؤون الاجتماعية مكاتب خاصة في كل من مكة والمدينة لمكافحة مشكلة تسول الأطفال المتأنمية.

### -. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور على صعيد وطني. وكان الحد الأدنى غير الرسمي للأجور في القطاع الخاص للمواطنين هو 1500 ريال (نحو 400 دولار) شهرياً، وهو ما يبيو أنه يوفر مستوى معيشة لائق لعامل مواطن وأسرته (والتي تتلقى أيضاً إعانات حكومية متعددة). ويشكل العمال الأجانب نحو 98% من القوى العاملة في القطاع الخاص. وكان علهم وأجرهم وأماكن إقامتهم وظروف عملهم خاضعة عموماً للتفاوض والاتفاق قبل مغادرتهم لبلد المنشأ.

تنص أنظمة العمل على أسبوع عمل اعتيادي يتكون من 48 ساعة عمل بالأجر العادي، وفترة راحة تمتد 24 ساعة، هي عادة يوم الجمعة، مع أن رب العمل قد يمنح يوم الراحة في أي يوم آخر في الأسبوع، وحد أقصى لساعات العمل، وأجر إضافي لساعات العمل الإضافية يعادل واحد ونصف ضعف الأجر العادي، مع حد أقصى لساعات العمل الإضافي هو 12 ساعة، مع سلطة الوزير لتحديد العدد الأقصى من ساعات العمل الإضافي الإلزامي. ولم ترد تقارير تبين ما إذا كانت هذه المقاييس مطبقة فعلاً. وكانت هناك تقارير جديرة بالثقة تفيد بأنه جرى أحياناً إجبار خدم المنازل من النساء على العمل ما بين 16 و20 ساعة يومياً ولسبعة أيام في الأسبوع، مقابل أجر ضئيل أو بدون أجر.

ينص قانون العمل على إجراء تفتيش خاص بالسلامة، ويمكن المفتشين الذين تعينهم وزارة العمل من القيام بتفتيش على المواد المستخدمة أو التي يتم التعامل معها في العمليات الصناعية وغيرها، وإرسال عينات من المواد التي يشتبه أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. وتعمل إدارة خدمات الصحة المهنية في وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة العمل في مسائل الصحة والسلامة. وتتطلب أنظمة العمل من أصحاب العمل حماية بعض العاملين من الأمراض والمخاطر المتعلقة بالعمل، لكن الانتهاكات كانت تحدث. ولا تنطوي هذه الأنظمة المざرعين ورعاة الماشية وخدم المنازل والعاملين في مصالح تجارية تديرها العائلة. ومع ذلك، أفاد الأجانب المقيمين بتكرار الظروف التي لم تطبق فيها معايير الصحة والسلامة.

لم يتمكن كثير من العمال الأجانب خاصة خدم المنازل من ممارسة حقوقهم في الابتعاد عن الأوضاع الخطيرة. وكان أرباب العمل يتركونهم أحياناً محبوسين داخل المنزل، أو يهددونهم بعدم دفع أجورهم إذا غادروا. كما أخضع أرباب العمل العمال الأجانب لظروف عمل مسيئة بما فيه الإرغام

## المملكة العربية السعودية

على العمل لسداد الديون، والحبس، ومصادر وثائق السفر والهوية، وساعات عمل طويلة بدون أيام راحة، وتبدل عقود العمل، والتخييف، والإساءة البدنية.

وتعاملت إدارة حماية العمالة الأجنبية في وزارة العمل مع بعض قضايا إساءة المعاملة والاستغلال. وكان بإمكان العمال الأجانب تقديم شكوى وطلب المساعدة من 37 مكتباً تابعاً لوزارة العمل في أنحاء البلاد، مع أن الحكومة كانت عموماً لا تستجيب لتلك الشكاوى. ومنعت الوزارة أحياناً الأفراد والشركات من أساؤوا معاملة العمال الأجانب من تولي الكفالة لعمال من هذه الفئة لمدة خمسة أعوام، ولكن لم تتوفر إحصاءات عن لنية عن هذا الأمر. ويجوز لوزارة العمل أن تحظر أرباب العمل الذين تتكرر انتهاكاتهم، لمدة غير محددة. وتحدد اتفاقات العمل الثانية شروط العمل لعاملين من بعض الدول، مع أن إنفاذ هذه الإتفاقيات كان أحياناً مشكلة.

واستعرضت صحيفة عرب نيوز في 2 شباط فبراير مشاكل أربعة ميكانيكيين باكستانيين لم يتلقوا أجورهم لستة أعوام، ولا مكافآت انتهاء الخدمة، ولا تذاكر العودة إلى باكستان، ولا تكاليف العلاج الطبي. ومع أن اللجنة الابتدائية لحل المنازعات العمالية في مكة أصدرت قراراً لصالح الموظفين عام 2006، إلا أن هؤلاء العاملين لم يكونوا قد تلقوا تعويضاتهم بحلول نهاية العام.